4674

جمهورية مصر العربية

وزارة التخطيط

بيان

الدكتور/ كمال أحمد الجنزورى

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط

أمام مجلسى الشعب والشورى

عن

خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعيه

لعام ١٩٩٥/٩٤

إبريل ١٩٩٤

جمهورية مصر العربية

وزارة التخطيط

بيان

الدكتور/ كمال أحمد الجنزورى

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط

أمام مجلسى الشعب والشورى

عن

خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعيه

لعام ٩٤/١٩٩٥

إبريل ١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس المجلس
السادة / الأعضاء

يسرنى أن أعرض على حضراتكم اليوم الملامح الرئيسية لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعيه للعام الثالث من الخطة الخمسية الثالثة (٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) .

و قبل أن نتعرض لتلك الملامح ، ألقى الضوء على ما تحقق من أهداف خلال الفترة التى انقضت من تلك الخطة الخمسية فى ظل اوضاع محلية ودولية ألقت بظلالها على مسيرة التنمية وحدت نسبيا من انطلاقها بالمعدلات التى استهدفتها الخطة الخمسية والتى تمثل مرحلة من المراحل الخمسية فى الخطة طويلة المدى ١٩٨٢- ٢٠٠٢ .

وقد انقضى منها مرحلتان بالكامل ويجرى العمل فى السنة الثانية من المرحلة الثالثة بما يعنى مرور نحو اثنى عشر عاما على بدايتها (٦٠٪ من زمن الخطة بعيدة المدى) وقد تحققت خلال هذه المدة أهداف على الصعيد المحلى فى مجالات الإنتاج والإستثمار والإستهلاك والتوظيف ، وأهداف أخرى على الصعيد الخارجى فى مجالات التصدير والإستيراد ، وتهيأت سنة بعد أخرى قواعد الإنطلاق الإنتاجى وجنى الثمرات بعد أن قطعت البنية الأساسية وتحديث القاعدة الإنتاجية والإستثمار فى البنية البشريه شوطا كبيرا نحو الإكتمال ، فتوفرت درجة عالية من عوامل التنمية المتسارعة بأمل الإرتفاع بمستوى المعيشة الى المستوى المنشود .

والمعروف أن خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعيه تأشيريه فى مبناها وكل ما اتصل بقطاعات الإنتاج والخدمات حسبما تتولاها أنشطة قطاع الأعمال العام والخاص، وهى تحدد فى ذات الوقت مهام وأعباء القطاع والأنشطة الحكومية بالتفصيل وفى إطار موازنات سنوية باعتبار ما تفرضه طبيعة العمل الجاد ومقتضياته . وبطبيعة الحال فإن القاء الضوء على الطريق خير وأفضل من السير بالتلقائية "أفَمَن يمشى مكباً على وجْهِهِ أهدىَ أمْ منْ يمْشى سوياً على صراطٍ مستقيمْ" صدق الله العظيم .

كذلك فقد أثبتت الخطة مرونتها الفائقة ، ولا أدل على هذا من مواجهتها الكثير من التحديات وأبرزها آثار الزلزال وتأمين المواطن والجبهة الداخلية وعلاج العشوائيات فى المحافظات، وبناء المدارس ، كل ذلك كان ميسورا الى حد كبير بتنشيط التمويل ومتابعة تنفيذ المشروعات بطيئة التنفيذ ، وتركيز دفع الحركة من الأنشطة الأقل أهمية الى الأنشطة الأكثر الحاحا .

وقد تهيأ خلال المدة الماضية المناخ الأنسب للتنمية فى مجالات حاكمة وحيوية منها :

- استقرار سعر الصرف ومن ثم امكان تبين وتحديد قدر التكاليف عند تحريك الموارد الإستثمارية أو دراسة جدوى المشروعات .
- الإتجاه النزولى والتدريجى لسعر الفائدة محليا مما يحرك المدخرات الى الأنشطة الإستثمارية ذات العائد المناسب .
- تحرير التجارة الخارجية ومن ثم تهيئة الظروف للقدرة التصنيعية المحلية للنزول فى ميدان المنافسه ، وتقتضى المواجهة مزيد من تشغيل الطاقات العاطلة مادية وبشرية لدى أجهزة التصنيع والبحث العلمى ، ونمو فى الإنتاج المحلى ، وزيادة فى القدرات التصديرية .
- تخفيض حجم الديون الخارجية وما يترتب على ذلك من وضع المزيد من الضوابط لعدم زيادة هذه المديونية من جديد وترشيد الإقتراض الخارجى ليكون فى أقل الحدود المناسبة وأن توظف فى مشروعات قادرة على خدمته .
- تحريك الأجور بالقدر الذى تسمح به الموارد ، حتى يمكن مواجهة التطور فى الأسعار خاصة بعد تحريرها ، وحتى يشعر المواطن بنمو حقيقى فى دخله مترجما بحجم استهلاكه من السلع والخدمات .
- السير فى إصلاح أوضاع المناطق العشوائية وتوفير وسائل الحياة الكريمة وفى مقدمتها المسكن الملائم والبيئة الصالحة وتوفير الإمكانيات المناسبة للأوضاع الأمنية .

أولا : الإنتاج والناتج المحلى الإجمالى المحقق والمتوقع لعامى ٩٢/٩٣ ، ١٩٩٤/٩٣ :

كان الإنتاج بكمه ونوعه هو محور كل الغايات ، واليوم أمام تكتل المجتمع الدولى والتحول التدريجى الى سوق تسود فيها المنافسه الحرة ، أصبح الإنتاج ليس بكمه فحسب بل وبكيفه أيضا الركيزة والمحور لكافة الأهداف الإقتصادية .

فالإنتاج النامى والقادر على المنافسه يقبل عليه المستهلك المحلى كما يرغبه المستهلك العالمى ، وزيادة المعروض منه تدعم قدرة المجتمع الإستثمارية والتصديرية .

الإنتاج الكمى :

* زاد الإنتاج من ٢١٣ر٨ مليار جنيه الى ٢١٩ر٢ مليار جنيه الى ٢٢٦ر٣ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ٥ر٤ مليار جنيه و ٧ر١ مليار جنيه بمعدل نمو ٢ر٥٪ و ٣ر٣٪ فى العامين على الترتيب .
* زاد إنتاج القطاع العام من ٨٦ر٣ مليار جنيه الى ٨٧ر٧ مليار جنيه الى ٨٩ر٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ١ر٤ مليار جنيه و ٢ر٢ مليار جنيه بمعدل نمو ١ر٦٪ ، ٢ر٦٪ فى العامين على الترتيب ، كما زاد إنتاج القطاع الخاص من ١٢٧ر٥ مليار جنيه إلى ١٣١ر٥ مليار جنيه وإلى ١٣٦ر٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ٤ر٠ مليار جنيه و ٤ر٩ مليار جنيه بمعدل نمو ٣ر١٪ و ٣ر٧٪ فى العامين على الترتيب .

الناتج المحلى الإجمالى :

* زاد الناتج المحلى الإجمالى من ١٣١ر١ مليار جنيه الى ١٣٤ر٣ مليار جنيه وإلى ١٣٩ر٢ مليار جنيه بزيادة قدرها ٣ر٢ مليار جنيه و ٤ر٩ مليار جنيه بمعدل نمو ٢ر٥٪ و ٣ر٦٪ فى العامين على الترتيب .

* زاد ناتج القطاع العام خلال العامين المذكورين من ٨ر٥٠ مليار جنيه الى ٤ر٥١ مليار جنيه وإلى ١ر٥٣ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ٦ر٠ مليار جنيه و ٧ر١ مليار جنيه بمعدل نمو ١ر١٪ و ٣ر٣٪ فى العامين على الترتيب ، كما زاد ناتج القطاع الخاص من ٣ر٨٠ مليار جنيه إلى ٠ر٨٣ مليار جنيه وإلى ١ر٨٦ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ٧ر٢ مليار جنيه و ١ر٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٤ر٣٪ و ٨ر٣٪ فى العامين على الترتيب .

* وبلغ معدل نمو ناتج القطاعات السلعيه فى عامين نحو ٢ر٦٪ وأسهم فيها القطاع العام بمعدل نمو ٦ر٥٪ والقطاع الخاص بمعدل نمو ٦ر٦ ٪ .

* وبلغ معدل نمو ناتج مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية فى عامين نحو ٠ر٥٪ ، وأسهم فيها القطاع العام بمعدل نمو ٣ر٠٪ والقطاع الخاص بمعدل نمو ٩ر٧٪ .

* وبلغ معدل نمو ناتج مجموعة قطاعات الخدمات الإجتماعيه فى عامين نحو ٥ر٨٪ أسهم فيها القطاع العام بمعدل نمو ٦ر٨٪ والقطاع الخاص بمعدل نمو ٤ر٨٪ .

وبلغت الزيادة الحقيقية فى الناتج المحلى الإجمالى فى العامين المذكورين نحو ١ر٨ مليار جنيه بنسبة ٨٠٪ تقريبا عن الزيادة المستهدفة وقدرها ٢ر١٠ مليار جنيه ، وقد تخطى الكثير من قطاعات الإقتصاد القومى نسبة الإنجاز العامه المذكورة ومنها الزراعه (٦ر٩٩٪) والملكية العقارية والخدمات الشخصية (٨ر٩٤٪ لكل منهما) والمرافق العامه والتأمينات الإجتماعيه والخدمات الحكومية (٨٧٪ تقريبا لكل منها) ، يليها التجارة والمال (٨٥٪) ثم النقل والمواصلات (٨٢٪ تقريبا) .

* وبمقارنة معدلات نمو كل من الإنتاج والناتج خلال عام ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ لتبين تطور الإنتاجية فى كل من القطاعات الإقتصادية يتضح أنها حققت إتجاها موجبا فى زيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام مستلزمات انتاج وتقنية حديثة تعطى عائدا أفضل ، ويتضح أثر ذلك على نمو الناتج فى القطاعات السلعيه فى عام ١٩٩٤/٩٣ بنحو ٨ر٣٪ مقابل نمو الإنتاج

بنحو ٥ر٣٪ ، ونمـــو ناتج الخـــدمات الإنتاجـــية بنحو ٩ر٢ ٪ مقابل نمو

الإنتاج بنحو ٢ر٢٪ ، ونمو ناتج الخدمات الإجتماعيه بنحو ٤ر٤٪ مقابل نمو الإنتـــاج بنحـــو ٢ر٤٪ ، وانعكس ذلك كله على نمو الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٦ر٣٪ مقابل نمو الإنتاج بنحو ٣ر٣٪ .

هذا ولم يتخلف عن التطور الإيجابى فى الإنتاجية سوى قطاع السياحة الذى حقق نموا سلبيا فى ناتجه بنسبة (٦ر١٨٪) مقابل نموا سلبيا فى إنتـــاجه بنســـبة (٢ر١٨٪) ومقابل معدل نمو قدره ٣ر٤٪ فى كل من إنتاجه وناتجه فى عام ١٩٩٣/٩٢ ، وذلك بسبب الأحداث الإرهابية الأخيرة .

وكان دور القطاع الخاص إيجابيا فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ بالمقارنة بعام ١٩٩٢/٩١ ، إذ بلغ نصيبه فى ذلك نحو ٣ر٦١٪ و ٨ر٦١٪ و ٩ر٦١٪ فى الثلاث سنوات على الترتيب .

ثانيا :الإستخدامات الإستثمارية :

* حجم الإستخدامات الإستثمارية المستهدفة والمنفذة :

- بلغ حجم الإستخدامات الإستثمارية المستهدفة لعامى ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ نحو ٥ر٥٥ مليار جنيه ، وبلغ المنفذ منها نحو ٠ر٦٥ مليار جنيه بنسبة ٠ر١١٧٪ .
- وفى العامين المذكورين قامت الحكومة (الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية والهيئات الإقتصادية) بتنفيذ إستثمارات بلغت نحو ٦ر٣٤ مليار جنيه بنسبة ٠ر١٦٣٪ من المستهدف وقدره ٣ر٢١ مليار جنيه كما قام قطاع الأعمال العام والخاص بتنفيذ استثمارات قدرها ٤ر٣٠ مليار جنيه بنسبة ٠ر٨٩٪ من المستهدف وقدره ٢ر٣٤ مليار جنيه .
- بلغ معدل الإستثمار فى فترة العامين المذكورين نحو ٣ر٢٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى وبلغ هذا المعدل نحو ١ر٢٢ ٪ فى عام ١٩٩٣/٩٢ ونحو ٥ر٢٢٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، وهو يعبر عن مقدار تضحية المجتمع بجانب من دخله لأغراض الإستثمار والتنمية رغبة فى مستقبل أفضل .

- تجاوزت الإستثمارات المنفذة ماتم إعتماده فى الخطط السنوية ، حيث بلغت نسبة التنفيذ إجمالا نحو ١٢٤٪ فى عام ١٩٩٣/٩٢ و ١١١٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، ونحو ١١٧٪ لإجمالى العامين ، كما بلغت نسبة التنفيذ ١٦٣٪ لإستثمارات الحكومة والهيئات الإقتصادية فى العامين المذكورين وذلك للمضى فى التوسع والتدعيم للبنية الأساسية لسرعة إنجاز المشروعات تحت التنفيذ فى كل من المدن القائمة والمدن الجديدة ، كما تجدر الإشارة الى أمور فرضت نفسها خلال عامى ١٩٩٣/٩٢ ، ١٩٩٤/٩٣ وتمكنت الخطة من خلال مرونتها من مواجهتها وأهمها آثار الزلزال والمناطق العشوائية والأبنية المدرسيه وتدعيم أجهزة الأمن ، وغيرها .
- وفى إطار ما رسمته خطة العامين المذكورين لتوجيه الإستثمارات وفق طبيعة المشروعات فقد بلغ المستهدف للإستثمارات الحكومية فى مشروعات الإحلال والتجديد نحو ٢ر٧ مليار جنيه وفى مشروعات الإستكمال نحو ٨ر٢ مليار جنيه وفى مشروعات التوسع والجديد نحو ١٠ر٣ مليار جنيه ، وقد بلغ المنفذ منها نحو ٤ر٦ مليار جنيه و ١٣ر٠ مليار جنيه و ١ر١٧ مليار جنيه وذلك بنسبة ١٧٠٪ ، ١٥٩٪ ، ١٦٦٪ على الترتيب .

تمويل الإستخدامات الإستثمارية :

- اضطلع بنك الإستثمار القومى خلال العامين المذكورين بتمويل الإستثمارات بنحو ١٥ر٣ مليار جنيه ، وقد تم التمويل المذكور من خلال الأوعية الإدخارية المحلية التى يتم تحويل حصيلتها للبنك والممثلة فى مدخرات هيئة التأمين والمعاشات والتأمينات الإجتماعيه وحصيلة شهادات الإستثمار وصندوق توفير البريد ، وأيضا فائض البنك خلال الفترة المذكورة من حصيلة الأقساط والعوائد المقبوضة بعد مواجهة الفوائد المدفوعه ومساهماته فى بعض الشركات ومصروفاته الإدارية .
- يبلغ حجم التمويل الذاتى خلال العامين بالجهاز الحكومى نحو ٩ر٨ مليار جنيه ، أما قطاع الأعمال العام والخاص فيبلغ حجم التمويل الذاتى بهما فى العامين نحو ١٨ر٥ مليار جنيه (متضمنا القروض الخارجيه والتسهيلات الإئتمانية التى يقوم

القطاع الخاص بتسديدها ذاتيا) ومعظمها لتمويل انشاء الوحدات السكنية ونشاط الإستكشاف فى قطاع البترول ثم الإستثمارات فى القطاعات الأخرى وأهمها الصناعة والنقل والمواصلات .

- بلغت المنح والمعونات خلال العامين نحو ٣ر٨ مليار جنيه ، كما بلغت القروض والتسهيلات نحو ٥ر٧ مليار جنيه ، أى باجمالى قدره ٥ر٩ مليار جنيه .
- يتم تمويل نحو ١١ر٩ مليار جنيه من المصادر الأخرى بنسبة ١١٦٪ من المستهدف وقدره ٣ر١٠ مليار جنيه . وتتمثل هذه المصادر أساسا فى تحويلات المستثمرين العرب والأجانب ، المدخرات المحلية كالجهاز المصرفى والإقراض الميسر .

ثالثا: الإستهلاك النهائى :

إذا كان الإنتاج هو ركيزة خطة التنمية ومحور غاياتها ، فإن الإستهلاك يأتى على قمة تلك الغايات ذلك أنه يعبر من سنة لأخرى عن تطور مستوى المعيشة ومدى نموه وهو ما تستهدفه خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعيه بكل ما تجنده من امكانيات وترسمه من سياسات .

وقد تم خلال الثلاث سنوات (٩٢/٩١ - ١٩٩٤/٩٣) مايلى :

- زيادة الإستهلاك النهائى خلال الثلاث سنوات المذكورة من ٥ر١١٥ مليار جنيه الى ٦ر١١٩ مليار جنيه وإلى ٢ر١٢٤ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ١ر٤ مليار جنيه و ٦ر٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٥ر٣٪ و ٩ر٣٪ على الترتيب .
- وزيادة الإستهلاك العائلى لنفس الفترة من ٠ر١٠١ مليار جنيه إلى ٣ر١٠٤ مليار جنيه وإلى ٠ر١٠٨ مليار جنيه بزيادة قدرها ٣ر٣ مليار جنيه و ٣ر٧ مليار جنيه بمعدل نمو ٢ر٣٪ و ٦ر٣٪ على الترتيب .
- وزيادة الإستهلاك الحكومى فى عامى ٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ من ٥ر١٤ مليار جنيه إلى ٣ر١٥ مليار جنيه وإلى ٣ر١٦ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ٨ر٠ مليار جنيه و ٠ر١ مليار جنيه ، بمعدل نمو ٥ر٥٪ و ١ر٦٪ على الترتيب .

وبذلك أمكن مواجهة الطلب المتزايد على الخدمات الحكومية وفى مقدمتها التعليمية والصحية والأمنية والعدالة ، إلى جانب الخدمات الأخرى ثقافية ورياضية وغيرها .

- ويتوزع الإستهلاك العائلى بين الحضر والريف ومنه يتضح زيادته فى الحضر خلال عامين من ٦٠ مليار جنيه إلى ٩ر٦١ مليار جنيه وإلى ٣ر٦٤ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ٩ر١ مليار جنيه و ٢ر٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٢ر٣٪ و ٩ر٣٪ على الترتيب . وزيادة الإستهلاك العائلى فى الريف خلال نفس الفترة من ٤١ مليار جنيه الى ٣ر٤٢ مليار جنيه وإلى ٧ر٤٣ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ٣ر١ مليار جنيه بمعدل نمو ٣ر٢ ٪ و ٢ر٣ ٪ على الترتيب .

رابعا: السكان والقوى العاملة والتوظف :

- يقدر عدد السكان داخل جمهورية مصر العربية فى الثلاث سنوات (٩٢/٩١ - ١٩٩٤/٩٣) بنحو ٥٥٢٠٥ ألف نسمة و ٥٦٤٣٤ ألف نسمة و ٥٧٦٧٣ ألف نسمة على الترتيب ، بزيادة قدرها ١٢٢٩ ألف نسمة و ١٢٣٩ ألف نسمة ، بمعدل نمو سنوى قدره ٢ر٢٣٪ ، ٢ر٢٠٪ فى عامى ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ على الترتيب .
- كانت قوة العمل (لفئات السن من ١٥ الى ٦٤ سنة) فى عام ١٩٩٢/٩ نحو ١٥١٤١ ألف نسمة ، إرتفعت الى نحو ١٥٥٧١ ألف نسمة و ١٦٠١٣ ألف نسمة فى عامى ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ على الترتيب بمعدل نمو سنوى قدره نحو ٢ر٨٤٪ و ٢ر٨٤٪ .
- بلغ عدد المشتغلين خلال الثلاث سنوات ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٤/٩٣ نحو ١٣٧٤٢ ألف مشتغل و ١٣٩٩١ ألف مشتغل و ١٤٤٣٦ ألف مشتغل على الترتيب ، أى بنسبة ٨ر٩٠٪ و ٩ر٨٩٪ و ٢ر٩٠٪ من قوة العمل بخلاف فرص العمل التى تتاح بالإحلال بسبب الوفاة والخروج على المعاش . وعلى هذا الأساس يصبح حجم البطالة السافرة نحو ١٣٩٩ ألف متعطل و ١٥٨٠ ألف متعطل و ١٥٧٧ ألف متعطل بنسبة ٢ر٩٪ و ١ر١٠٪ و ٩ر٨٪ فى الثلاث سنوات المذكورة .
- تبذل جهود مكثفة فى سبيل امتصاص البطالة فقد أشارت الدراسات الى أن البطالة فى جوهرها نتيجة إختلال بين جانبى الطلب على العمل والمعروض منه ، وأن هذا الإختلال مرده الى الإرتفاع فى معدل الزيادة الطبيعيه فى السكان ،

والإنخفاض النسبى فى الطلب الخارجى على العمالة المصريه وزيادة عدد خريجى الجامعات والمعاهد مع إتسام الكثير منهم بمواصفات قد لا تتفق بعضها مع الطلب على العمل ، والإرتفاع الملحوظ فى نفقة المعيشة ومن ثم بحث الكثيرين عن فرص عمل إضافية ، وإستخدام المشروعات لطرق الإنتاج الحديثة ، مع إتجاه جانب من الإستثمارات الى مشروعات الإحلال والتجديد وهى إستخدامات مكثفة لرأس المال ، فضلا عن الإنخفاض النسبى المؤقت لمعدل النمو الإقتصادى والظروف التى يمر بها الإقتصاد القومى .

كما أبرزت الدراسات بعض الجهود التى تساهم فى إمتصاص قدر من البطالة ، ومنها برامج ومشروعات كل من الصندوق الإجتماعى للتنمية ووزارة الشئون الإجتماعيه (الأسر المنتجه) ووزارة الزراعه (تمليك المساحات لشباب الخريجين) ووزارة الإدارة المحلية ونشر وتطوير الصناعات الحرفية .

خامسا:التعامل مع العالم الخارجى :

- يتميز التعامل مع العالم الخارجى فى السنوات الماضية بما لم يتميز به خلال حقبة الثمانينات وهو تحقيق فائض جارى لمعاملات ميزان المدفوعات . واستمر هذا الفائض واضحا خلال عامى ٩٣/٩٢ ، ١٩٩٤/٩٣ إذ بلغ نحو ١٥ر٢ مليار جنيه ، ٧ر٨ مليار جنيه على الترتيب. غير أن الملاحظ أنه مع استمرار النتائج الإيجابية للميزان انخفض الفائض عن السنة السابقة ، ويظهر هذا مايلى :
- زادت الإيرادات الجارية فى عامى ٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ من ٩ر٦٢ مليار جنيه الى ٥ر٦٧ مليار جنيه أى بنحو ٤ر٦ مليار جنيه بنسبة ٢ر٧ ٪ ، بينما زادت المدفوعات خلال نفس الفترة من ٥ر٥٠ مليار جنيه إلى ٧ر٥٩ مليار جنيه أى بنحو ٩ر٢ مليار جنيه بنسبة ١ر١٨٪ أى بضعف زيادة الإيرادات . وبهذا انخفض فائض ميزان المدفوعات من ٤ر١٢ مليار جنيه إلى ٧ر٨ مليار جنيه أى بنحو ٤ر٦ مليار جنيه بنسبة ٨ر٣٦٪ .
- كان للميزان التجارى أثره فى انخفاض فائض ميزان المدفوعات ، حيث انخفضت الصادرات السلعيه من ٤ر١٥ مليار جنيه إلى ١ر١٤ مليار جنيه بنقص

قدره ٣ر١ مليار جنيه بنسبة (٢ر٨٪) ، بينما زادت الواردات السلعيه من ٠ر٣٣ مليار جنيه إلى ١ر٣٨ مليار جنيه أى بنحو ١ر٥ مليار جنيه بنسبة ٥ر١٥٪ ، وبذلك بلغ أثر الميزان التجارى على ميزان المدفوعات ما مقداره (٦ر٤) مليار جنيه خلال العامين المذكورين إذ حقق الميزان التجارى عام ١٩٩٣/٩٢ عجزا قدره ٠ر٢١ مليار جنيه وفى عام ١٩٩٤/٩٣ عجزا قدره ٠ر٢٤ مليار جنيه .

- حقق الميزان الخدمى فائضا فى عام ١٩٩٣/٩٢ قدره ٢ر١٦ مليار جنيه ، وفى عام ١٩٩٤/٩٣ فائضا قدره ٢ر١٦ مليار جنيه مقابل ٠ر١٧ مليار جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ بانخفاض قدره نحو ٨ر٠ مليار جنيه وذلك لإنخفاض الإيرادات السياحية فى هذه الفترة . هذا وقد زادت الإيرادات من الصادرات الخدمية من ٥ر٢٧ مليار جنيه إلى ٨ر٢٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ٣ر٢ مليار جنيه بنسبة ٤ر٨ ٪ ، بينما زادت المدفوعات الخدمية من ٤ر١٠ مليار جنيه إلى ٥ر١٣ مليار جنيه أى بنحو ١ر٣ مليار جنيه بنسبة ٧ر٢٩٪ .
- هذا والملاحظ أن ميزان عوائد عوامل الإنتاج هو الذى استمر فى دعم الجانب الإيجابى لميزان المدفوعات خلال عامى ٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ بما مقداره نحو ١ر٣ مليار جنيه وتشير عناصر هذا الميزان إلى زيادة عوائد عوامل الإنتاج المحصلة من ٨ر١٥ مليار جنيه إلى ٨ر١٩ مليار جنيه أى بنحو ٠ر٤ مليار جنيه بنسبة ١ر٢٥٪ خلال العامين المذكورين ، بينما زادت العوائد المدفوعه من ١ر٧ مليار جنيه الى ٠ر٨ مليار جنيه أى بنحو ٩ر٠ مليار جنيه بنسبة ٩ر١٢٪ .
- وحقق ميزان التحويلات فائضا قدره ٣ر٤ مليار جنيه ، ٤ر٥ مليار جنيه ، ٨ر٣ مليار جنيه فى الثلاث سنوات ٩٢/٩١ - ١٩٩٤/٩٣ على الترتيب . وأوضح رصيده خلال عامى ٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ أثره على ميزان المدفوعات بما مقداره نحو ٥ر٠ مليار جنيه المتمثلة فى المعونات الخارجية . وقد إنخفضت التحويلات الجارية المحصلة من ٩ر٤٢٧٩ مليون جنيه الى ٠ر٣٨١٥ مليون جنيه أى بنحو ٩ر٤٦٤ مليون جنيه بنسبة (٩ر١٠٪) ، بينما زادت التحويلات الجارية المدفوعة بنحو ٥ر٠ مليون جنيه فقط .

السيد الأستاذ / د.رئيس المجلس
السادة / الأعضاء

بعد أن تعرضنا فى هذا الموجز الى أهم التطورات التى شهدها الإقتصاد المصرى فى العامين الماضيين ، أرجو أن أعرض على حضراتكم أهم المتغيرات المستهدفة خلال عام ١٩٩٥/٩٤ وذلك كما يلى :

الإنتاج والناتج المحلى :

إن ما يتحقق على طريق الإصلاح الإقتصادى من إستقرار لسعر الصرف وانخفاض لمعدلات التضخم وسعر الفائدة وتحرير التجارة وتقليص القائمة السلبية فى المشروعات والواردات مع تخفيض الرسوم الجمركية من شأنه أن ينشط القوى الدافعه للتنمية ، ويقضى على الآثار السلبية التى تعوق حركتها .

الإنتاج المحلى :

تستهدف خطة عام ١٩٩٥/٩٤ أن ينمو جملة الإنتاج المحلى بمعدل يقدر بنحو ٤ر٤٪ عن المستوى المتوقع أن يبلغه فى عام ١٩٩٤/٩٣ والذى يقدر بنحو ٢٢٦ر٣ مليار جنيه وبزيادة قدرها ٩ر٩ مليار جنيه ، ويتحقق ٥٨ر٩٪ من هذه الزيادة فى مجموعة القطاعات الإنتاجية السلعيه وخاصة من قطاعى الزراعه والصناعه والذى يمثل الزيادة فى انتاجهما معا نحو ٨٤ر٩٪ من جملة الزيادة المستهدفة من هذه المجموعة ، ولا شك أن هذين القطاعين مازالا هما القطاعان الرائدان فى عملية التنمية .

وتحقق مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية ما يعادل ٢٧ر٩٪ من الإنتاج المحلى بقيمة قدرها ٦٥٩٦٧ مليون جنيه مقابل نحو ٦٣٠٤٦ مليون جنيه من المتوقع أن تحققها تلك المجموعة فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، ويستهدف لها معدلا للنمو يبلغ ٤ر٦٪ ، ويأتى فى مقدمة تلك المجموعة قطاع التجارة الذى يقدر إنتاجه بنحو ٣٤١٣٠ مليون جنيه بزيادة يقدر معدلها بنحو ٤ر٠٪ وهو معدل يتناسب مع معدل نمو القطاعات السلعيه والحركة المستهدفة لتداول كل من السلع المنتجه والمستوردة فى ظل تحرير التجارة وحرية الإستيراد والتصدير .

كما تساهم مجموعة الخدمات الإجتماعيه بنحو ٢ر١٣٪ من إجمالى الإنتاج المستهدف تحقيقه فى عام ١٩٩٥/٩٤ ، بقيمة تقدر بنحو ٣١٢٣٣ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٢١٦ مليون جنيه عن المتوقع فى عام ١٩٩٤/٩٣ وبعدل يقدر بنحو ١ر٤ ٪ ، ويأتى على رأس قائمة قطاعات تلك المجموعة قطاعى الخدمات الحكومية والخدمات الشخصية والإجتماعيه حيث يمثل انتاجهما مايزيد عن ٤ر٨٨٪ من الإنتاج المستهدف للمجموعة .

الناتج المحلى الإجمالى :

يصاحب التطور المستهدف للإنتاج المحلى فى عام ١٩٩٥/٩٤ والذى يبلغ معدل نموه نحو ٤ر٤٪ تطور أيضا فى الناتج المتولد عنه يستهدف أن يبلغ معدله نحو ٥ر٤٪ ليرتفع قيمته الى نحو ١٤٥٣٨٢ مليون جنيه مقابل نحو ١٣٩١٨٠ مليون جنيه قيمة الناتج المتوقع تحقيقه فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، كما تستهدف الخطة أن يبلغ وزنه النسبى للإنتاج نحو ٥ر٦١٪ فى العامين .

وتأكيدا من الخطة على أهمية تكثيف العمل فى القطاعات السلعيه وخاصة قطاعى الزراعه والصناعه باعتبارهما عصب التنمية فإن الناتج المتولد عن هذه المجموعه ، يستهدف أن يبلغ معدل نموه نحو ١ر٤٪ ويبلغ بذلك قيمته نحو ٧٢٢٨١ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٢٨٣٧ مليون جنيه عن المتوقع له فى عام ١٩٩٤/٩٣ . ويمثل ناتج هذه المجموعة نحو ٧ر٤٩٪ من الإجمالى المستهدف للناتج المحلى الإجمالى .

وتساهم المنتجات من الخامات غير المعدنية بنصيب أعلى فى تحقيق الناتج المستهدف لهذا النشاط إذ يبلغ ناتجها نحو ٢٨٧١ مليون جنيه وبمعدل نمو ٢ر٦٪ ، ثم صناعات الكيماوية والذى تستهدف الخطة له ناتجا يبلغ قيمته ١٨٢٢ مليون جنيه كما يبلغ وزنه النسبى نحو ٣ر٢٨٪ من جملة ناتج الأنشطة الكيماوية وتحقق صناعة الطبع والنشر داخل هذا النشاط ناتجا يقدر قيمته بنحو ٢ر٧٨٢ مليون جنيه وتتراوح معدلات النمو لصناعات الأنشطة الكيماوية بين ٦ر٨٪ ، ٤ر٢٪ . أما الصناعات الهندسية والمستهدف لناتجها أن يبلغ نحو ٧ر٣٧١١ مليون جنيه وبمعدل نمو يبلغ ٤ر٩٪ عن عام ١٩٩٤/٩٣ فيتحقق نحو ١ر٢٤٪ منه من صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية والذى يبلغ قيمته نحو ٠ر٨٩٤ مليون جنيه ، كما يتحـــقق منه نحو ٢٩٪

من صناعة الخشب والمنتجات الخشبية ، أما صناعة وسائل النقل فتحقق ناتجا يقدر بنحو ٠ر٦٥٠ مليون جنيه بوزن نسبى يبلغ ٥ر١٧٪ ، وتتراوح معدلات نمو أنشطة الصناعات الهندسية بين ٨ر٢ ٪ ، ٦ر١٩٪ .

ويأتى فى المرتبة الرابعه قطاع التشييد داخل مجموعة القطاعات السلعيه فى تحقيق معدل نمو ناتج تلك المجموعه بوزن نسبى يقدر بنحو ٣ر١٠٪ حيث من المستهدف أن يحقق ذلك القطاع فى ضوء الحجم الإستثمارى المستهدف لعام ١٩٩٥/٩٤ بعناصره العينية ناتجا يقدر بنحو ٠ر٧٤٤٠ مليون جنيه ويبلغ معدل النمو فيه نحو ٦ر٤٪ ، أما قطاع الطاقة بشقيه البترولى والكهرباء فيحققان معا زيادة فى الناتج يقدر بنحو ٠ر٢٢٢ مليون جنيه بمعدل نمو يبلغ ٤ر١ ٪ .

أما قطاعات الخدمات الإنتاجية فيتحقق الناتج منها بمعدلات متباينة بين قطاع وآخر ، ففى حين يقدر معدل النمو فى ناتج قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس بنحو ٦ر٤٪ حيث يبلغ قيمته المستهدفة نحو ٠ر١٦٢٥٧ مليون جنيه مقابل نحو ٠ر١٥٥٠٤ مليون جنيه من المتوقع أن يتحقق فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، فإن معدل النمو فى قطاع المطاعم والفنادق يبلغ ٤ر١٢٪ حيث من المستهدف أن ترتفع قيمته من نحو ٠ر٢٠٥٥ مليون جنيه متوقعة فى عام ١٩٩٤/٩٣ الى نحو ٠ر٢٣١٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥/٩٤ ، ويقدر معدل النمو فى ناتج قطاع المال والتأمين نحو ٨ر٤٪ وفى قطاع التجارة نحو ٥ر٤٪ . وبذلك فإن الأوزان النسبية لناتج قطاعات تلك المجموعة تشير الى أسبقية قطاع التجارة على باقى القطاعات بوزن نسبى قدره ٥ر٥٠٪ ، بينما يأتى قطاع التأمين فى آخر القائمة بوزن نسبى قدره ٢ر٠٪ .

وتستهدف الخطة ان يتحقق نحو ٢ر١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى من مجموعة قطاعات الخدمات الإجتماعيه بقيمة تقدر بنحو ٢٥٠٣٦ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ١٠٨٢ مليون جنيه عن الناتج المتوقع أن تحققه تلك المجموعة فى عام ١٩٩٤/٩٣ وبمعدل نمو يبلغ ٥ر٤ ٪ .

ويتعاظم دور قطاع الأعمال الخاص فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى بعد أن اتسعت مساحة الأنشطة التى يعمل فيها ، وتيسرت أمامه الإجراءات الإدارية أو كادت ، وتعمل الدولة جاهدة على إزالة جميع العقبات التى تقف فى سبيل تحقيقه لنجاحاته المستهدفة على المستوى العام والخاص .

وتشكل مساهمة قطاع الأعمال الخاص نحو ٦ر٦٢٪ من اجمالى الناتج المحلى لعام ١٩٩٥/٩٤ حيث يقدر قيمة ما يحققه نحو ٩٠٩٩٣ مليون جنيه بمعدل نمو يبلغ نحو ٧ر٥٪ عن الناتج المحقق فى عام ١٩٩٤/٩٣ والمتوقع أن يصل الى نحو ٨٦١٢٦ مليون جنيه والذى يبلغ وزنه النسبى ٦ر٦٢٪ من اجمالى الناتج المتوقع تحقيقه فى العام المذكور .

ويتحقق نحو ٩ر٥٠٪ من جملة ناتج القطاع الخاص من مجموعة القطاعات السلعيه وبمعدل نمو ٩ر٥٪ ، إذ تستهدف الخطة أن يبلغ ناتجه من هذه المجموعة نحو ٤٦٣٥٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٢٧٤ مليون جنيه عن الناتج المتوقع له فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، ويمثل ناتج القطاع الخاص من تلك المجموعة نحو ١ر٦٤٪ من جملة الناتج المتولد عنها على المستوى القومى .

ووفقا لما سبق الإشارة اليه من أن استثمارات قطاع الأعمال الخاص تتجه فى الغالب الى الأنشطة الزراعيه والصناعيه فان ما تحققه تلك الأنشطة يمثل نحو ٤ر٨٣٪ من الناتج الذى يحققه لقطاعات المجموعة السلعيه اذ بلغ قيمته نحو ٢٣٣٨٥ مليون جنيه تتولد من انشطة القطاع الزراعى وبمعدل نمو يبلغ ٢ر٣٪ ونحو ١٢٥٨٠ مليون جنيه من القطاع الصناعى بمختلف أنشطته وبمعدل نمو ٥ر١١٪ ، أما قطاعا البترول ومنتجاته والتشييد والبناء والذى يتجه اليهما جانبا من استثمارات قطاع الأعمال الخاص فان ما يحققانه من ناتج يمثل نحو خمس الناتج الذى يحققه قطاعا الزراعه والصناعه كما يمثلان نحو ٦ر١٦٪ من ناتج المجموعة السلعيه للقطاع الخاص .

أما ماتحققه مجموعة الخدمات الإنتاجية لقطاع الأعمال الخاص من ناتج والذى يمثل نحو ٣ر٦٤٪ من اجمالى ناتجه فيشير الى مايوليه القطاع الخاص من أهمية الإستثمار فى قطاعات تلك المجموعة وخاصة فى قطاعات النقل والتجارة والمال والذى يشكل ناتجها نحو ٥ر٩٣٪ من ناتج القطاع من تلك المجموعة إذ يقدر معدل النمو المستهدف لكل من القطاعات الثلاثة نحو ٦ر٥٪ ، ٤ر٥٪ ، ٦ر٢٪ على التوالى . ولا شك أن قطاع المطاعم والفنادق من القطاعات الجاذبة لرأس المال إلا أن الظروف التى أحاطت بالقطاع فى السنوات الأخيرة حدته نسبيا من تدفق الإستثمارات فى مشروعاته خلال تلك الفترة ولمجابهة ذلك فقد استهدفت الخطة الإرتقاء بنسبة اشغال للمنشآت القائمة الى ما كانت عليه فى السنوات قبل تلك الأحداث بحيث تعطى عائدا يبلغ معدل الزيادة فيه نحو ٤ر١٢٪ يسهم القطاع الخاص فى تحقيق هذا العائد بنحو ٣ر٨٥٪ .

ويشارك قطاع الأعمال الخاص بمجموعة الخدمات الإجتماعيه فى تحقيق نحو ١ر١٥٪ من إجمالى ناتجه والتى تشكل نحو ٩ر٥٤٪ من جملة الناتج الذى تحققه تلك المجموعة على المستوى القومى ، ويحقق القطاع الخاص النسبة الغالبة من ناتج قطاع الملكية العقارية والتى تقدر بنحو ٨ر٩٤٪ من جملة ناتج القطاع ، كما يحقق جملة ناتج قطاع الخدمات الشخصية والإجتماعيه ، بحيث يمثلان معا ٩ر٨٠٪ من إجمالى ناتج مجموعة الخدمات الإجتماعيه ، ويقدر قيمة مايحققه القطاع منهما نحو ١٣٧٥١ مليون جنيه .

إن استكمال مسيرة الإصلاح الإقتصادى وخاصة بعد نجاح مرحلته الأولى لكفيلة بدعم القدرة الذاتية للإقتصاد المصرى بتهيئة الظروف المناسبة للإستقرار الإدارى والمالى والنقدى فى الدولة مما يشجع المستثمرين ورجال الأعمال للتوسع فى مشروعاتهم المنتجه بما يحقق زيادة كل من الإنتاج والناتج المحلى الإجمالى من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية للعاملين ومستلزمات الإنتاج ، فضلا غن زيادة كفاءة الإستثمار مما يخفف الفجوة بين المعروض من السلع والخدمات وبين الطلب عليها للوفاء باحتياجات المواطنين ، ويحد فى ذات الوقت من درجة الإعتماد على الخارج فى إستكمال تلك الإحتياجات ويخفف من معدلات الزيادة فى الأسعار فى ظل التخفيض التدريجى من عجز الموازنة العامه للدولة والتحسن فى عجز ميزان التعامل مع العالم الخارجى وفى ظل تحقيق فائض نقدى كبير من العملات الأجنبية .

إجمالى الإستخدامات الإستثمارية :

قدر حجم الإستخدامات الإستثمارية فى عام ١٩٩٥/٩٤ بنحو ٠ر٣٥ مليار جنيه منها نحو ٨ر١٢ مليار جنيه لمشروعات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات العامه الخدمية والإقتصادية ونحو ٢ر٢٢ مليار جنيه تمثل حجم الإستخدامات الإستثمارية المقدرة لوحدات قطاع الأعمال العام والخاص بما يعادل نحو ٠ر٦٣٪ من الحجم الإستثمارى الكلى المستهدف ٠ وقد إستأثر قطاع الأعمال الخاص والتعاونى نحو ٢ر١٨ مليار جنيه بنسبة تصل الى نحو ٠ر٨٢٪ من إجمالى استثمارات قطاع الأعمال وبنسبة تعادل نحو ٠ر٥٢٪ من اجمالى الإستخدامات الإستثمارية وبذا يتأكد الدور المحورى المستهدف للقطاع الخاص ٠

ويبلغ نصيب مجموعة القطاعات السلعيه منها نحو ٤ر١٧ مليار جنيه تمثل نحو ٩ر٤٩٪ من إجمالى الإستخدامات الإستثمارية المستهدفة ، ويبرز قطاع الصناعة كركيزة أساسية لتلك القطاعات وكقطاع رائد فى الإقتصاد القومى ، إذ اختص باستثمارات قدرها نحو ٥ر٧ مليار جنيه بنسبة تصل الى نحو ٥ر٤٢٪ من اجمالى استثمارات القطاعات السلعيه وبنسبة تعادل نحو ١ر٢١٪ من إجمالى الإستثمارات القومية ٠ وقدرت استثمارات قطاع الزراعه بما يربو على ٠ر٣ مليار جنيه وهى تعادل نحو ٨ر١٧٪ من جملة استثمارات تلك المجموعة ، كما قدر لإستثمارات قطاعى الكهرباء والطاقة ، والبترول ما يعادل نحو ٢ر٣٦٪ من استثمارات القطاعات السلعيه بما يبلغ قيمته نحو ٣ر٦ مليار جنيه ٠

وتأتى مجموعة الخدمات الإجتماعيه فى المرتبة الثانية بالنسبة لحجم الإستخدامات الإستثمارية المدرجة بالخطة ، حيث خصص لها ما يعادل نحو ٧ر٢٩٪ بما قيمته نحو ٤ر١٠ مليار جنيه ، ويبلغ قيمة ماخصص للمرافق العامه منها - مياه الشرب والصرف الصحى - نحو ٧ر٢ مليار جنيه تمثل نحو ٠ر٢٦٪ من جملة الإستخدامات الإستثمارية المقررة لتلك المجموعة ، أما الإسكان فقد خصص له نحو ٢ر٤ مليار جنيه يقوم الأفراد وقطاع الأعمال الخاص والجمعيات التعاونية بتنفيذ نحو ٢ر٩٤٪ من قيمته لإنشاء واستكمال ١٧٠ ألف وحدة سكنية ٠ كما خصص لمشروعات التعليم والصحة ما يبلغ قدره نحو ٢٠٣٦ مليون جنيه تمثل نحو ٢ر١٩٪ من جملة ما أدرج لمشروعات الخدمات الإجتماعيه ٠

أما مجموعة الخدمات الإنتاجية فمن المستهدف لإستثماراتها ان تبلغ نحو ٢ر٧ مليار جنيه تشكل نحو ٦ر٢٠٪ من مجموع الإستخدامات الإستثمارية القومية . ويأتى على رأس قائمة تلك المجموعة قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس والذى خصص له فى خطة ١٩٩٥/٩٤ ماقدر بنحو ٩ر٤ مليار جنيه وهو يعادل نحو ١ر٦٨٪ من جملة استثمارات تلك المجموعة لتدعيم مشروعات الطرق والإتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الإعلاميه من خلال قنوات الإذاعة والتليفزيون والإستمرار فى تطوير قناة السويس بتعميق غاطسها لإستيعاب السفن ذات الحمولات كبيرة الحجم مما يترتب عليه أن تصل موارد القناة إلى نحو ٦٥٥٠ مليون جنيه خلال عام ١٩٩٥/٩٤ بزيادة قدرها نحو ٢٧٥ مليون جنيه عن الإيرادات المتوقعة لعام ١٩٩٤/٩٣ .

الإستخدامات الإستثمارية للحكومة والهيئات العامة :

ومن مجموع الإستخدامات الإستثمارية المستهدفة فى الخطة فإن نصيب الحكومة والهيئات العامه بلغ قدره ٨ر١٢ مليار جنيه يعادل نحو ٦ر٣٦٪ من جملة الإستخدامات الإستثمارية القومية منها نحو ٦ر١ مليار جنيه يتم تمويلها ذاتيا سواء فى صورة دفعات مقدمة سبق سدادها لتنفيذ بعض المشروعات أو فى صورة موارد تتحقق خلال العام لدى بعض الأجهزة والهيئات الإقتصادية ، ونحو ٢ر٨ مليار جنيه يتم تمويلها من المدخرات المحلية المعبئة لدى بنك الإستثمار القومى ، أما ما يعتمد فى تمويله على المعونات والقروض الخارجية فيقدر قيمته بنحو ٣٠٢٣ مليون جنيه منها نحو ٦ر١٤٠٨ مليون جنيه من المنح والمعونات وتمثل نحو ٠ر١١٪ من جملة الإستثمارات الحكومية ، ونحو ١٦١٥ مليون جنيه من القروض والتسهيلات الإئتمانية ، وتمثل فى مجموعها نحو ٦ر١٢٪ من جملة الإستخدامات الإستثمارية للحكومة والهيئات العامه .

وقد خص القطاعات السلعيه من مجموع تلك الإستخدامات الإستثمارية نحو ٤ر٣ مليار جنيه ما يقرب من خمسه موجه لتمويل مشروعات الكهرباء والطاقة والباقى موزع بين مشروعات البنية الأساسيه اللازمة لإستصلاح الأراضى وأعمال الإستصلاح الداخلى للأراضى التى توزع على شباب الخريجين وكذلك لتمويل استكمال مشروع فوسفات أبو طرطور وخط السكة الحديد المكمل له وكذلك بعض المشروعات البترولية .

أما فيما يختص بقطاعات الخدمات الإنتاجية والإجتماعيه فيبلغ اجمالى استخداماتها الإستثمارية نحو ٨ر٥ مليار جنيه وتمثل نحو ٠ر٦٦٪ من مجموع الإستخدامات الإستثمارية للحكومة والهيئات العامه ، يتم تمويلها بنحو ٠ر٦ مليار جنيه من بنك الإستثمار القومى فى حين أن إسهام القروض الخارجية والتسهيلات فى تمويلها لا تتجاوز مبلغ ٠ر٤ مليار جنيه فقط . وهذا يبين إهتمام الجهات المقترضة من الخارج الى الإستثمار فى مشروعات الإنتاج السلعى التى تحقق عائدا ملموسا يضمن خدمة هذه الديون من أقساط سداد القروض والفوائد المستحقة عليها .

أما نصيب قطاع الأعمال فيبلغ قدره نحو ٢ر٢٢ مليار جنيه منه ٠ر١٧ مليار جنيه فى قطاعات الصناعه والبترول والإسكان والسياحة والتجارة أى مانسبته ٥٠٪ من إجمالى الإستخدامات الإستثمارية فى الخطة وبنسبة ٦ر٧٦٪ من إجمالى استثمارات قطاع الأعمال . هذا ويبلغ تصيب استثمارات القطاع العام نحو ٠ر٤ مليار جنيه موزعة مناصفة بين الوحدات غير العاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وتقتصر على الوحدات التابعة للبترول والإنتاج الحربى وبعض الوحدات الأخرى ، والوحدات التى تعمل فى ظل القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ومن أهم مشروعاتها الدرفلة والبلوكات الكربونية بمجمع الألومنيوم ، وتطوير مصانع الأسمنت بمنطقة حلوان ومعالجة التلوث والتوسع فى إنتاج الأسمدة الفوسفاتية المحببة بأبو زعبل ، والشرائط على الساخن وتجديدات مصنع الكلور بشركة مصر للكيماويات ، فضلا عن مشروعات إعادة التأهيل والإحلال والتجديد لمشروعات قطاع الأعمال العام .

كما تستهدف الخطة لإستثمارات قطاع الأعمال الخاص والتعاونى نحو ٢ر١٨ مليار جنيه وقد روعى فى استثمارات قطاع الأعمال بشقيه ، المحاور الرئيسية التى تقوم عليها اجراءات التحرير والإصلاح الإقتصادى وتيسير الإجراءات التى كانت تحول دون انطلاق هذا القطاع ليقوم بدوره فى تحقيق أهداف التنمية بالمشاركة مع قطاع الأعمال العام ، فضلا عن مسئوليته التى تتزايد فى استيعاب نسبة كبيرة من أعداد العاطلين سواء من المؤهلين والذين قدر عددهم وفقا للحصر الذى تم فى احدى عشر محافظة بنحو ٠ر١٤٢٥ ألف متعطل من المؤهلين ، وكذلك الأعداد الجديدة الداخلة فى قوة العمل . ومن أجل ذلك فان استثمارات قطاع الأعمال تتركز معظمها فى القطاعات المستوعبة للعمالة ويأتى على رأسها قطاع الصناعه والذى خصص له استثمارات تقدر بنحو ١ر٧ مليار جنيه تمثل نحو ٣٢٪ من جملة الإستخدامات الإستثمارية لقطاع الأعمال .

الإستهلاك النهائى :

تستهدف خطة ١٩٩٥/٩٤ زيادة جملة الإنفاق للأستهلاك النهائى بمعدل نمو ٢ر٤٪ من نحو ١٢٤ر٢ مليار جنيه فى عام ١٩٩٤/٩٣ الى نحو ١٢٩ر٥ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥/٩٤ بزيادة قدرها ٥ر٢ مليار جنيه ، منها نحو ٤ر٢ مليار جنيه للإنفاق العائلى ونحو مليار جنيه للإنفاق الحكومى . ومن المستهدف أن يرتفع نصيب الفرد من جملة الإستهلاك النهائى فى سنة الخطة بما يعادل نحو ٣ر٢٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٤/٩٣ .

الإستهلاك العائلى :

تستهدف خطة ١٩٩٥/٩٤ ان يرتفع قيمة الإنفاق على الإستهلاك العائلى الى نحو ١١٢ر٣ مليار جنيه مقابل نحو ١٠٨ر٠ مليار جنيه متوقع تحقيقه فى عام ١٩٩٤/٩٣ ليحقق معدلا لنمو يقدر بنحو ٩ر٣٪ . ويمثل الإنفاق السلعى نحو ٧٧ر٠٪ من جملة الإستهلاك العائلى بقيمة تقدر بنحو ٨٦ر٥ مليار جنيه مقابل نحو ٧٧ر٣٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣ بقيمة قدرها ٨٣ر٥ مليار جنيه . ومن المستهدف أن يبلغ الإنفاق الخدمى فى عام ١٩٩٥/٩٤ نحو ٢٥ر٧ مليتار جنيه بزيادة قدرها ١ر٢ مليار جنيه ومعدل نمو يقدر بنحو ٦ر٤٪ .

الإنفاق الخدمى :

يقدر قيمة الإنفاق العائلى على الخدمات بنحو ٢٥ر٧ مليار جنيه بزيادة قدرها ١ر٢ مليار جنيه عن مستوى الإنفاق المتوقع فى عام ١٩٩٤/٩٣ وبمعدل نمو قدره ٦ر٤٪ . ويوجه الإنفاق الخدمى الى الجوانب التى تشبع رغبة المواطنين من خدمات الصحة والتعليم والثقافة والنقل والمواصلات . وتقدر معدلات النمو فى عناصر الإنفاق الخدمى بنحو ١ر٣٪ بالنسبة للإنفاق على المطاعم والمقاهى ونحو ٢ر٦٪ للإنفاق على التعليم ونحو ٩ر٥٪ للإنفاق على الرعاية الصحية والذى يأتى فى مقدمة عناصر تلك المجموعة بوزن نسبى قدره ٩ر٢٠٪ من مجموع الإنفاق عليها .

ومن المستهدف ان ينخفض الوزن النسبى للإنفاق على الإستهلاك العائلى فى الحضر بنحو ٥ر٠٪ لصالح الإنفاق فى الريف . وفى الوقت الذى ينخفض قيمة الوزن النسبى للإنفاق السلعى فى عام ١٩٩٥/٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٩٤/٩٣ فى كل من الحضر والريف ، فإن الإنفاق الخدمى يرتفع وزنه النسبى فى كل منها بنحو ٢ر٠٪ .

السكان والتوظف :

يقدر عدد السكان داخل مصر فى أول يناير ١٩٩٥ بنحو ٥٨ر٦٥٠ مليون نسمة منهم نحو ٢٩ر٩٤١ مليون نسمة من الذكور ، ٢٨ر٧٠٩ مليون نسمة من الإناث ويشكل الذكور نحو ٥١ر٠٥٪ تقريبا من حجم السكان بمصر ، إلا أن هذه النسبة تختلف باختلاف فئات العمر .

ويتميز الهرم السكانى فى مصر بقاعدة عريضة تتضمن نسبة عالية من السكان أقل من ١٥ سنة ، وقد إتجهت هذه النسبة أخيرا الى الإنخفاض التدريجى بسبب ما تحقق من نقص فى معدلات المواليد فى السنوات الأخيرة ، وتقدر هذه النسبة بنحو ٣٩ر٥٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣، كما تقدر بنحو ٣٩ر٢٪ فى عام ١٩٩٥/٩٤ ، ومن المعروف أن ارتفاع نسبة السكان فى هذه الفئة العمريه يمثل عبئا على المجتمع حيث أنها فئة فعالة ومستهلكة وتستوعب جزئا كبيرا من موارد الدولة لتوفير مايلزمها من الغذاء وفرص التعليم والخدمات الصحية وغيرها ، ويتضح من البيانات إن الأطفال ٥ سنوات فأقل يمثلون نحو ١٦ر٦٩٪ من جملة السكان ، كما أن السكان فى سن التعليم (٦ - ٢٤ سنة) يمثلون نحو ٤١ر٧٢٪ من جملة السكان ، ويمثل السكان فى سن الإنتاج (١٥ - ٦٤ سنة) نحو ٥٧ر١١٪ من جملة السكان ، وتمثل فئة كبار السن نحو ٣ر٦٨٪ فى عام ١٩٩٥/٩٤ .

الكثافة السكانية :

تشير تقديرات السكان لعام ١٩٩٥/٩٤ الى ارتفاع الكثافة السكانية فى المناطق المأهولة بالسكان الى درجة كبيرة حيث يتركز السكان فى الشريط الضيق لوادى النيل والدلتا ولا تمثل المساحة المأهولة أكثر من ٥ر٥٪ من إجمالى المساحة الجغرافية ، ومن المتوقع أن تزيد الكثافة السكانية على أساس المساحة المأهولة بدون محافظات الحدود من ٩٣,٨ نسمة فى كل كيلو متر مربع عام ١٩٩٤/٩٣ الى ٩٥٥ر٨ نسمة لكل كيلو متر مربع عام ١٩٩٥/٩٤ .

وتتفاوت الكثافة السكانية بين المحافظات المختلفة بشكل واضح ، فبينما تبلغ نحو ٣٢ر١ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع فى محافظة القاهره تبلغ نحو ٢٢ر٠ نسمة لكل كيلو متر مربع فى محافظة السويس .

ويؤدى ارتفاع الكثافة السكانية بشكل عام الى العديد من السلبيات والمشاكل الإجتماعيه والنفسيه ، لذلك تهدف السياسة السكانية الى اعادة توزيع السكان على المناطق الجغرافية المختلفة بالتركيز على مناطق بديلة بالمدن الجديدة وبمناطق التعمير المختلفة للإستفادة من المساحات الشاسعة والثروات الطبيعية غير المستغلة بها .

قوة العمل :

فى ضوء التطور فى المتغيرات الديموجرافية وفى معدل النشاط الإقتصادى يقدر أن يبلغ حجم قوة العمل فى عام ١٩٩٤/٩٣ نحو ١٦٠١٣ ألف فرد منهم ١٣٨٨٣ر٨ ألف فرد من الذكور ، ٢١٢٩ر٢ ألف فرد من الإناث ، وبذلك تبلغ الأهمية النسبية للإناث فى قوة العمل نحو ١٣ر٣٪ . ويتوقع أن تزيد قوة العمل الى نحو ١٦٤٢٩ ألف نسمة فى عام ١٩٩٥/٩٤ ، وأن تبلغ قوة العمل من الذكور نحو ١٤١٧٨ر٢ ألف وقوة العمل من الإناث نحو ٢٢٥٠ر٨ ألف فى عام ١٩٩٥/٩٤ وإرتفاع فى الوزن النسبى للإناث الى نحو ١٣ر٧٪ .

هذا التغيير الهيكلى يوضح استمرار التحسن فى التركيب النوعى لقوة العمل فى مصر بتطور مشاركة المرأة فى قوة العمل ، كما يشير الى ما تحظى به المرأة من إهتمام لرفع مكانتها للإدراك الكامل بأن رفع خصائص المرأة الإجتماعيه والإقتصادية يؤدى الى تحسين أنماط سلوكياتها وإتجاهاتها إزاء العديد من الأمور المتعلقة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعيه للدولة من حيث الإنجاب والزواج وتنظيم الأسرة والصحة النفسيه والبدنية والقدرة على الإبداع والإبتكار .

المشتغلون :

تقدر الخطة ان يبلغ عدد المشتغلين فى عام ١٩٩٥/٩٤ نحو ١٤٨٩٣ ألف مشتغل بزيادة قدرها ٤٥٧ ألف مشتغل عن عدد المشتغلين المتوقع فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، وبمعدل نمو سنوى يبلغ ٣ر٢٪ ، ويقدر أن تستوعب القطاعات السلعيه نحو ٧٩٧٦ ألف مشتغل بنسبة ٥٣ر٠٦٪ من الإجمالى العام لعدد المشتغلين المستهدف محققة بذلك المركز الأول من مجموعات القطاعات الإقتصادية فى هذا الشأن وبزيادة فى عدد المشتغلين تبلغ نحو ٢١٠ ألف مشتغل بمعدل نمو سنوى قدره ٢ر٧٪ .

وتأتى مجموعة قطاعات الخدمات الإجتماعيه فى المقام الثانى حيث يقدر أن يصل عدد المشتغلين فيها عام ١٩٩٥/٩٤ لنحو ٤٤٦٤ ألف مشتغل بوزن نسبى يبلغ نحو ٣٠ر٠٪ من اجمالى المشتغلين ، بزيادة قدرها نحو ١٤٥ ألف مشتغل بمعدل نمو سنوى قدره ٣ر٣٪ .

أما مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية فيستهدف ان يبلغ عدد المشتغلين فيها فى عام ١٩٩٥/٩٤ نحو ٢٤٥٣ ألف مشتغل بوزن نسبى قدره ١٦ر٤٪ من إجمالى المشتغلين وبزيادة نحو ١٠٢ ألف مشتغل عن المتوقع إشتغاله بها فى عام ١٩٩٤/٩٣ وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٤ر٢ ٪ .

البطالة :

من المتفق عليه أن مشكلة البطالة تعتبر من أهم المشاكل والتحديات التى تقابلها مصر فى السنوات الأخيرة ، إذ أن مشكلة البطالة لها تأثيرها السلبى على النواحى الإقتصادية والإجتماعيه المختلفة ، فهى تؤثر فيها وتتأثر بها وعلى ذلك فإن الدولة منذ ظهور هذه المشكلة تتكاتف جهود أجهزتها المختلفة سواء الرسمية منها أو الشعبية لمحاولة بذل الجهود المكثفة لإيجاد حلول غير تقليدية للتغلب على هذه المشكلة تدريجيا . إذ أن مشكلة البطالة يجب أن تعالج على الزمن القصير والمتوسط والطويل حتى يمكن فى المدى الطويل الربط بين احتياجات الأنشطة الإقتصادية للدولة من جهة وأجهزة التعليم والتدريب من جهة أخرى أو بمعنى آخر الموازنة بين عرض العمالة والطلب عليها فى سوق العمل .

وتقدر الخطة أن يبلغ عدد العاطلين فى عام ١٩٩٥/٩٤ نحو ١٥٣٦ ألف تعادل نحو ٤ر٩٪ من قوة العمل مقابل ٨ر٩٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣ . ويمكن توضيح أهم المحاور الرئيسية التى تبذل لمواجهة المشكلة فى الآتى :

أولا : برامج ومشروعات الصندوق الإجتماعى للتنمية :

يختص الصندوق الإجتماعى للتنمية بتعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية للمعاونة فى تنمية الموارد البشريه ورفع المعاناة عن محدودى الدخل بإعداد مشروعات محدودة لزيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشى لهم ، ودعم برنامج الإصلاح الإقتصادى .

ويحقق الصندوق أهدافه من خلال ست برامج يستفيد منها الفئات الأكثر تأثرا ببرامج الإصلاح الإقتصادى ، والطبقات الكادحة ومحدودى الدخل ، وشباب الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس ، والعائدون المتضررون من أزمة الخليج ، وسكان المجتمعات الأقل نموا ، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات .

ثانيا: مجهودات مشروع الأسر المنتجة من خلال وزارة الشئون الإجتماعيه :

وقد إرتفع عدد الأسر المستفيدة من نحو ٤١٤٠ أسرة عام ١٩٦٥ الى نحو ٦٠٠ر٠٠٠ أسرة عام ١٩٩٣ ، ومن المستهدف الوصول بعددها الى مليون أسرة عام ١٩٩٤ ، كما بلغ عدد مراكز إعداد الأسر المنتجة نحو ٢٧٢٥ مركز يعمل بها ٣٦٦٨ مدربا لتدريب نحو ٢٤٤٧٩ متدربا على مختلف الحرف والصناعات اليدوية والبيئية والمنزلية .

ثالثا: توزيع الأراضى المستصلحة على الخريجين :

تقوم وزارة الزراعه بتنفيذ مشروع مبارك القومى لشباب الخريجين والذى يهدف الى مواجهة مشكلة البطالة من خلال إتاحة فرص تملك الأراضى المستصلحة للخريجين من كافة التخصصات ، وقد أعلنت وزارة الزراعه فى فبراير عام ١٩٩٤ عن توزيع ٢٥٠ ألف فدان على شباب الخريجين حتى نهاية سنوات الخطة الثالثة عام ١٩٩٧/٩٦ بحيث يبلغ نصيب المستفيد ما يتراوح بين نحو ٥ الى ٦ أفدنة ، ،منزل مساحته ١٥٠ م٢ . فضلا عن أن التوسع فى برامج استصلاح الأراضى وزراعتها وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة له أثر عام فى مواجهة مشكلة البطالة .

رابعا: إعداد برامج لنشر الصناعات الحرفية والصغيرة والمغذية حيث :

- يتم مسح امكانيات التنمية فى مختلف المحافظات والأقاليم لتوزيع المشروعات عليها بما يتلاءم والميزة النسبية لكل منها ، مما يزيد من كفاءة استخدام الإستثمار من جهة ويحد من الهجرة الداخلية من جهة أخرى .
- ويبلغ عدد المشروعات الحرفية والورش القائمة حاليا ٢٣٥٠٢٥ وحدة يعمل بها أكثر من ٥٠٠ ألف حرفى ، وقد أقيمت أول مدينة حرفية للشباب بسوهاج تضم ٥٠ ورشة ومنزلا لإنتاج الحرير .

- ويتم حاليا تنفيذ مشروع لتقديم قروض للورش المرخصة بقصد تطويرها لتوفير فرص عمل جديدة .
- يتم انشاء مجمعات صناعية للصناعات الصغيرة والمكملة بالمحافظات والمجتمعات العمرانية الجديدة وذلك من أجل إمتصاص قدر من رصيد البطالة باعتبار أن هذه الصناعات مكثفة لإستخدام العمالة .
- يتم الإهتمام بالمناطق السياحية وكذلك تطوير بعض المناطق الأخرى المؤهلة لذلك كمناطق الساحل الشمالى الغربى والبحر الأحمر وسيناء من أجل استيعاب جزء من رصيد البطالة الحالية خاصة وأنه يتم فى الوقت الحالى اجراءات لتنشيط السياحة وإعادتها الى أوضاع أفضل .

خامسا: مشروعات القطاع الخاص المنظم فى أنشطة الصناعة والزراعه والإسكان والسياحة والمقاولات من خلال تشجيع المستثمرين على الدخول فى مثل هذه المشروعات بتقرير حوافز متنوعة . فضلا عن إلغاء الإجراءات الروتينية السلبية ، والأخذ بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن المشروعات التى يقل رأسمالها عن ٥ مليون جنيه والمنتظر أن يرتفع الى ١٠ر٠ مليون جنيه ، وتسهيل اجراءات مثل هذه المشروعات لا سيما المكثفة للعمالة مع إنشاء مناطق صناعيه جديدة فى معظم محافظات الجمهورية تنشأ عليها مشروعات الإستثمار والمناطق الحرة .

سادسا: مشروعات القطاع الخاص غير المنظم :

ويستفيد هذا القطاع الخاص بصفة عامة بجميع المجهودات التى سبق ذكرها وذلك تشجيعا لأداء الدور المنوط به فى عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعيه ويساعده فى عمليات التمويل كافة المؤسسات المالية مثل بنوك الإئتمان الزراعى والصناعى والبنوك التجارية المنتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية المصريه ، ويقوم هذا التمويل بتسهيلات كبيرة لتحفيز القطاع الخاص على المساهمـــة فى عملية التنمية وإتاحة فرص عمل جديدة للمتعطلين ، هذا علاوة على التشريعات والقوانين المشجعة على الإستثمار والعمل سواء التى صدرت أو التى فى سبيلها الى الصدور .

التعامل مع العالم الخارجى :

تستهدف الخطة استمرار المحافظة على الأوضاع الإيجابية للتعامل الخارجى وفى مقدمة أولوياتها تحقيق تحسن فى الميزان التجارى إنطلاقا من فلسفة الخطة وقناعتها بأن تحسين أوضاع الميزان التجارى بزيادة الصادرات الزراعيه والصناعيه هو أكثر ما يدعم قطاع التعامل الخارجى ويحقق الإستقرار المطلوب لميزان المدفوعات واستمرار تطوره نحو الأفضل ٠

وتطويرا لما تم انجازه فى مراحل سابقة استغرقت اثنى عشر سنة متواصلة نفذت منها خطتان خمسيتان كان لابد من التركيز على إقامة البنية الأساسية وتطوير الخدمات كقاعدة ضرورية لإصلاح الهيكل الإنتاجى تمهيدا لقيام اقتصاد تصديرى ، تتجه المرحلة المقبلة الى مواصلة التطبيق الناجح لمسيرة الإصلاح الإقتصادى والمالى لتحقيق الإنطلاق للإنتاج المصرى ليصل الى مستوى القدرة التنافسيه المطلوبة سواء على نطاق السوق المحلى أو السوق العالمى بما يؤدى الى تحقيق الحصيلة التصديرية المستهدفة وفى ذات الوقت تقليل الإعتماد على الخارج تدريجيا لتضييق فجوة العجز فى الميزان التجارى ٠

خاصة وأن الإقتصاد المصرى يواجه تحديات خارجية ممثلة فى التطورات التى تحدث على الساحة الدولية وخاصة فى مجالات العلاقات الإقتصادية الدولية حيث تتصارع القوى الإقتصادية الكبرى فيما بينها من خلال التكتلات الإقتصادية والتجمعات الإقليمية لتهيئة أفضل الظروف لتدعيم قدرتها على المنافسة التى تشتد ضراوة فى الأسواق العالمية ٠

وتعتبر اتفاقية الجات بمثابة التحدى الحقيقى لقدرة الإقتصاد المصرى على التكيف مع المتغيرات الدولية والتعايش مع معطيات النظام الجديد لتحرير التجارة الدولية وما سيؤدى اليه من مساعدة كل دولة مشاركة فيه على الإستفادة القصوى من مواردها عن طريق تخصيص هذه الموارد وفقا لمبدأ الميزات النسبية والتخصص فى الصناعات والنشاطات التى تتفق مع امكانياتها الطبيعية والمكتسبة ٠

وفى ظل هذه الظروف تعمل الخطة على تحقيق المزيد من التحسن فى أوضاع ميزان المدفوعات سواء فيما يتصل بالتبادل السلعى كبداية للإرتفاع التدريجى بحجم الصادرات ارتفاعا سريعا أو ما يتصل بتبادل الخدمات ٠ فالعمل على تعظيم الصادرات ودفعها بقوة فى الأسواق العالمية على أساس المنافسة والتفوق فى الجودة والسعر لتضييق فجوة العجز فى الميزان التجارى

يمثل أحد الدعائم الأساسيه التى ترتكز عليها الخطة خلال المرحلة المقبلة والتى تظهر أهميتها نسبيا فى هذه الخطة ، وجدير بالذكر أن الخطة لا تغفل الإهتمام بتنمية المتحصلات الخدمية والتحويلية كمصادر هامة ومتجددة للنقد الأجنبى ، وفى ضوء ذلك تتحدد الإتجاهات الرئيسية للخطة على النحو التالى :

الميزان التجارى :

تقدر الخطة تحسين الميزان التجارى بزيادة الصادرات السلعيه بمعدل ٦ر١٥٪ ، بينما يقتصر هذا المعدل فى الواردات السلعيه على ٧ر٢٪ فقط .

وتعد الصادرات الصناعيه ذات الميزة التنافسيه فى مقدمة الصادرات التى تستهدف الخطة تنميتها بمعدلات مرتفعة نسبيا .

فمن المستهدف أن تنمو الصادرات الصناعيه بمعدل ٧ر٢١٪ ، وتستند الخطة فى ذلك الى تحقيق زيادة الصادرات من الصناعات الهندسية بمعدل ٢٥٪ وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بمعدل ٢٠٪ وصناعة الأحذية والمنتجات الجلدية بمعدل ٢٦٪ ، ويضطلع القطاع الخاص والإستثمارى بدور أساسى فى هذا المجال بعد أن حققت صادراتها ذات الجودة العالية نتائج طيبة فى الفترة الأخيرة ، بالإضافة الى الصناعات الغذائية والتى حققت صادراتها درجة ملحوظة من التقدم فى الجودة والسعر .

وتستهدف الخطة زيادة الصادرات الزراعيه بمعدل ١ر٢٢٪ بعد أن تم تحرير قطاع الزراعة من القيود الخاصة بالتسعير والتوريد الإجبارى وتوجيه قدر كاف من الإستثمارات لمجال الإستصلاح والتوسع الأفقى ، بالإضافة الى إعادة تنظيم الأسواق المحلية ، مما يؤدى الى زيادة الإنتاج والإنتاجية من ناحية والى ترشيد الإستهلاك والفاقد من ناحية أخرى .

وفى مجال صادرات البترول الخام ومنتجاته فقد راعت الخطة الإستمرار فى الأخذ بمبدأ المحافظة على هذه الثروة القومية لأطول مدة ممكنة إذ من المستهدف المحافظة على صادراته بما يتوفر من عملية احلال الغاز الطبيعى محل المنتجات البترولية .

وفيما يتعلق بالواردات السلعيه فتقدر الخطة زيادة نمو الواردات الإستهلاكية بمعدل ٧ر٠٪ مع توافر المؤشـرات التى تدل على الإنخفـاض فى استـيراد العـديد من السلع الإستهلاكية ، وكذلك نمو الواردات من مستلزمات الإنتاج بمعدل ٨ر٤٪ حيث لا تزال تمثل نسبة هامة من الواردات السلعيه بفعل احتياجات الصناعات التجميعيه ومن المخطط أن تقل هذه الواردات مع الإهتمام المتزايد بتشجيع اقامة الصناعات الصغيرة المغذية لهذه الصناعات ، وعلى الجانب الآخر تدل المؤشرات على تراجع واردات الإنتاج فى كثير من السلع الهامة كالأسمدة وإطارات الكاوتشوك وحديد التسليح والمنظفات الصناعية وغيرها بعد أن تزايدت قدرة الإنتاج المحلى على تلبية جزءا كبيرا من احتياجات الإستهلاك .

أما الواردات من السلع الإستثمارية ، فان تقديرها يرتبط بالبرنامج الإستثمارى فى الخطة إلا أنه قد روعى فى تقديرها النتائج الطيبة التى حققها برنامج تعميق التصنيع المحلى والمتوقع معه تخفيض نسبة المكون الأجنبى للإستثمار .

المعاملات غير المنظورة :

من المستهدف أن تزيد المتحصلات الخدمية بمعدل ٤ر١٠٪ ، بينما تزيد المدفوعات الخدمية بمعدل ٦ر٨٪ . ويأتى فى مقدمة المتحصلات الخدمية الإيرادات السياحية ، فقد فرضت واقعية الخطة فى ظل الظروف الإستثنائية الحالية ضرورة المواءمة بين الأهداف الطموحة ومعطيات الواقع الفعلى فى تقديرات الإيرادات السياحية حتى لا تتعرض الخطة لأية هزات تمويلية تؤثر على تحقيق الأهداف المرغوبة . وتأخذ الخطة أيضا جانب التحفظ فى تقديراتها لتحويلات المصريين بالخارج تجنبا لإعتماد الخطة على موارد قد تتأثر فى الأساس بالإعتبارات الخارجية التى تخرج عن نطاق السيطرة الوطنية .

أما رسوم المرور فى قناة السويس فانه من المستهدف ان تزيد ايراداتها بمعدل ١ر٦٪ للإستفادة من تطوير مجرى القناة وتعميق الغاطس من ٥٣ قدم الى ٥٦ قدم والمقرر الإنتهاء منه هذا العام .

كذلك من المستهدف أن تحافظ المساعدات الخارجية من منح نقدية وعينية على مستواها المتوقع عام ١٩٩٤/٩٣ بعد انخفاضها الكبير مقارنة بعام ١٩٩٣/٩٢ .

وترتيبا على كل هذه التقديرات فان المحصلة النهائية تشير الى تحقيق فائض فى ميزان المعاملات الجارية والتحويلات فى ميزان المدفوعات يصل الى نحو ٨ر١٠ مليار جنيه مقابل نحو ٨ر٧ مليار جنيه متوقع عام ١٩٩٤/٩٣ .

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس المجلس
السادة / الأعضاء

لا شك أن السياسات الإقتصادية والإجتماعيه أدوات يتعاظم دورها لقيادة التنمية فى ظل آليات السوق والتحرر من السيطرة المركزية للدولة . وقد أوردت خطة ١٩٩٥/٩٤ سياسات التنمية فى عامها نوجزها على النحو التالى :

١- سياسات الإدخار والتمويل :

أ - السياسات المالية :

بُنيت السياسات المالية على عدة محاور للإصلاح المالى والإقتصادى تشمل أساسا تحقيق التوازن الداخلى والخارجى والحد من التضخم وإزالة الإختلالات وتحفيز النمو الإقتصادى . ويتضمن ذلك قصر أعباء الموازنة العامه للدولة على الخدمات الأساسيه فى حدود امكانيات الموارد السيادية وذلك للتحول من مرحلة العجز فى الموازنة الجارية الى مرحلة تحقيق الفوائض وبما يسهم مساهمة ملموسة فى التمويل الذاتى لأقساط القروض وتبعا لذلك تخفيض العجز الصافى للموازنة العامه .

وتراعى السياسة المالية بصفة عامة سواء فى جانب الموارد أو فى جانب النفقات الأبعاد الإقتصادية برفع كفاءة استغلال طاقات الإنتاج المحلى دعما للناتج القومى الذى يحكم الطاقة التمويليه للمجتمع وقدرته على الوفاء بحاجاته من المنافع العامه ودعما لمركز الميزان التجارى . ومن ناحية أخرى فتتبنى السياسة المالية تنشيط الإستثمارات المالية وأسواق المال بما تضمنته من مزايا ضريبية بمراعاة أهمية النشاط الإستثمارى فى دفع النمو الإقتصادى .

ب - السياسات النقدية والإئتمانية :

تتحرك السياسة النقدية والإئتمانية فى إطار السياسات الموضوعه للخطة الخمسية الثالثة وطبيعى أن تستكمل السياسات فى خطة عام ١٩٩٥/٩٤ ما بدأ فى السنوات السابقة عليها باعتبارها مراحل سنوية تضيف بالتراكم الى ماسبقها

سياسات الإستثمار :

- العمل على الإرتفاع بالقدرات الذاتية للوحدات الإنتاجية لتتمكن من تطبيق برامج كفيلة بالإستمرار فى الإحلال والتجديد وإعادة تأهيل طاقاتها الإنتاجية والمحافظة على الأخذ بالتكنولوجيات المناسبة من أجل الحفاظ على الطاقات القائمة مع إجراء التوسعات اللازمة والتى تقتضيها أوضاعها المثلى . وتنفيذ المشروعات الجديدة التى تثبت جدواها حسب أولويات الخطة بواسطة القطاع الخاص مع التركيز على المشروعات التى تعظم التصدير وتشبع الإحتياجات المحلية من المعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج والسلع الإستهلاكية والمشروعات والتى يترتب عليها التوسع فى ايجاد فرص عمل جديدة .
- يتم العمل على انفاق حجم الإستثمار مع ما ينبغى أن يكون عليه حجم المدخرات المحلية المناسبة للمجتمع مع تقليص الرقتراض الخارجى وخفض تكلفته الى ادنى حد حسب فئاته المختلفة . وأن يظل حجم الإستثمار فى نطاق امكانات اجهزة التنفيذ والطاقة المحركة وبما يسمح بالإضافة الى مواجهة الإحتياجات المحلية بتصدير خدماتها الى الدول الشقيقة والصديقة .
- تشجيع المشروعات التى تعتمد على التوظيف الأفضل للموارد المالية والمواد والعماله وتطوير كفاءة الإنتاج .
- مراعاة البعد الإقليمى فى نشر الإستثمارات بعدالة فى إطار التطورات الإقليمية والمحلية القائمة والمستهدفة مع تشجيع المبادرات الشخصية والجماهيريه والجهود الذاتية فى إنشاء المشروعات التى تعود بعوائدها على المجتمع .
- يستمر الإهتمام بالبرامج القومية كتطوير المناطق العشوائية بالمحافظات ويدبر لها التمويل الكافى وتجند لها أجهزة التنفيذ ، ويتم ذلك أيضا فيما يتعلق بالأبنية التعليمية عملا على تنفيذ العدد المقرر تنفيذه سنويا ، ويقع على ذات المستوى من الأهمية التعجيل بانجاز المرافق (مياه الشرب والصرف الصحى) فى المحافظات وتنفيذ البرامج الحضارية للتوسع العمرانى المنشود ، كذلك يتم الإهتمام باستصلاح الأراضى من أجل بلوغ مرحلة الإستزراع فيما تم تجهيز البنيه الأساسيه له .
- تنشيط دور سوق المال لتشجيع الإستثمار فى الأوراق المالية وإعادة تنظيم البورصات وربطها بالبورصات الخارجية ، وكذا خلق قنوات مالية جديدة تتوافق مع ظروف التنظيمات المالية القائمة فى مصر وتطوير دور سوق المال وذلك لإستقطاب المزيد من المدخرات والإستثمارات الأجنبية .

سياسة التعامل مع العالم الخارجى :

- تعظيم التصدير السلعى وذلك سدا لجزء من الفجوة التى تكونت بين الصادرات والواردات السلعيه وإسهام تلك الصادرات مع الخدمات والتحويلات فى تغطية الفجوة الإستيرادية وتحقيق الفائض الجارى لميزان المدفوعات .
- مراعاة الميزات التنافسيه والميزات النسبية فى توجيه السلع للأسواق الخارجية ويقتضى ذلك مراعاة عناصر التكلفة والسعر ومدى مناسبتها لتحقيق أى أو كل من الميزتين طالما كانت تلك السلع مقبولة فنيا ومتوفرة طبقا للتكنولوجيات والأصول المستقرة فى تلك الأسواق .
- تتبع سعر الصرف لتأكيد المحافظة على الأوضاع التنافسيه للسلع المصدرة وتوفير الإئتمان والضمان للمصدرين وتبسيط الإجراءات .
- مراعاة توافر الإستيراد المرشد للإحتياجات الإستهلاكية والوسيطة بوجه خاص وكذلك الإستثمارية وبمراعاة تطوير وزيادة الإنتاج المحلى بما يساعد على الترشيد الإستيرادى المرغوب ، وبما يجعل الإنتاج المحلى أكثر قدرة على توفير تغطية أكبر للإحتياجات المحلية ويقتضى ذلك استمرار العمل على تعميق التصنيع للسلع الرأسمالية ولقطع الغيار والسلع الوسيطة .
- دراسة الآثار المترتبة لإتفاقية الجات سواء للسلع الزراعيه أو الصناعيه ومدى التأثير على ندرة السلعة أو على مستوى الأسعار المتعلقة بها وأن ينعكس هذا على تشكيلة الإنتاج المحلى بما يجنبها أى آثار سلبية ويعظم الإيجابيات .
- أن التركيز على تطوير وزيادة التصدير السلعى لا ينبغى أن يقلل من أهمية العمل على زيادة التصدير من الخدمات وزيادة الموارد من التحويلات ، وبذل كافة الجهود لجعل تدفقها يتزايد ويتعاظم ويستقر ومتابعة السياسات النقدية والمالية للإطمئنان الى سيرها فى اتجاه الجذب الكامل لمتحصلات الخدمات والتحويلات وكذلك إتخاذ ما يلزم لتشجيع العماله فى الخارج على الزيادة والحرص على تزايد تحويلاتهم من الخارج .
- مواصلة عمليات اجراءات تحرير نظام التجارة الخارجية بما يخدم الأهداف الأنتاجية المحلية ورفع كفائتها وتحسين قدراتها على التنافس وتوثيق الصلات بالأسواق الخارجية وتهيئة الظروف للقطاع الخاص لتعظيم دوره فى عمليات التجارة السلعيه الخارجيه ، واستمرار متابعة الأسواق للعمل على تطبيق الإجراءات الفنية والتعاقدية لمكافحة دعم السلع المستوردة أو الإغراق وتدعيم نظم الرقابة وإعداد النظام المنسق للتعريفة الجمركية .

سياسات الأسعار :

- سوف تستمر خطة ١٩٩٥/٩٤ فى العمل بسياساتها المتكاملة على تدعيم آليات السوق مع تجنيب هذا السوق أية سلبيات إحتكارية ومتابعة الأداء فى مجالات تخفيض التكلفة والإرتفاع بالإنتاجية والكفاءة من أجل تخفيف العوامل المؤثرة على رفع التكلفة ، وتلافى أى أسباب للتضخم خاصة وأن السياسة المالية والنقدية واستقرار سعر الصرف لها آثارها المؤكدة على التخفيف من شد الطلب للأسعار .
- إن تكامل السياسات المالية على الأخص فى المجالات الضريبية والحوافز وكذلك السياسات النقدية والإئتمانية والتجارة الخارجية وإدارة الأجهزة المختصة لهذه السياسات بالكفاءة والمتابعة اللازمة من شأنه أن يجعل الأوضاع السعريه معبرة تعبيرا حقيقيا عن حقيقة التكلفة وقوى العرض والطلب وبالتالى محققة للإستقرار السعرى المطلوب ، ومجنبة له فى ذات الوقت الضغوط التضخمية بقدر ما تسمح به الإمكانات الإصلاحيه وتطور المتغيرات المحلية والخارجية .
- أن عناصر التكلفة والإنتاجية وكفاءة الأداء ووقف الإهدار وتجنب الفاقد وتحسين النوعية والأداء من شأن ذلك كله أن يحقق الأوضاع السعريه المناسبة والمنافسه فى ذات الوقت خاصة فى مواجهة الإجراءات التحريريه للتجارة الخارجيه ، والتعويل على الأسعار كعنصر من العناصر الهامه لإكساب المنتجات المصريه السعر التنافسى فى الأسواق المحلية والخارجية الأمر الذى يعظم التصدير ويرشد الإستيراد فى ذات الوقت .

سياسة الإنفاق الإستهلاكى :

- وضع المواصفات النمطية ومعدلات الأداء حسب الإحتياجات الفعلية للأجهزة الحكومية ، وضغط النفقات المظهريه ، وتتخذ الإجراءات للحد من المخزونات السلعيه بالأجهزة الحكومية ، وأن يتم فى كل الأوقات الإهتمام بصيانة التجهيزات بمختلف أنواعها .
- مواجهة الحاجات من العماله لبعض الأجهزة الحكومية أساسا باستخدام العماله الزائدة فى بعض الأجهزة الأخرى ويمكن أن تتولى أجهزة التدريب توفير المتطلبات الكاملة لتحقيق هذا الإتجه ومن ذلك اللجوء الى مراكز التدريب بالقوات المسلحة كذلك تتخذ الإجراءات للحد من المخزون .

- وفيما يتعلق بالإنفاق الإستهلاكى الخاص فإذا كان ثمة اجراءات ائتمانية مشجعة على إستهلاك السلع المعمرة فيصبح متابعة هذا الأمر ضروريا لقصر أثره على تلافى مخزونات الوحدات الإنتاجية وكذلك الركود النسبى دون أن يترتب على ذلك طفرة فى الإستهلاك قد يترتب عليه ردود أفعال على مسار بعض المتغيرات الإقتصادية .

السياسات المتعلقة بشركات قطاع الأعمال العام :

- تصحيح الهياكل التمويليه للشركات المتعثرة مع تبنى السياسات الإقتصادية والمالية الكفيلة باصلاح أوضاعها وإنعاشها إقتصاديا وتأهيل تداول أسهم شركات قطاع الأعمال العام فى الأسواق المالية وتأمين صلاحيتها كأوعية إدخارية لإجتذاب المدخرات وللحلول تدريجيا محل أذون الخزانة فى إمتصاص فائض السيولة المصرفية .
- ترشيد الإنفاق الإستثمارى وضبط التشابكات فيما بينها وبين الغير وخاصة مع الأجهزة والهيئات الحكومية علاجا لأسباب العجز فى نتائج الأعمال المترتب على الخلل السعرى ولأسباب العجز فى السيولة الناتج عن تراكم المديونيات .
- سلامة توجيه الإستثمارات وسلامة إختيار تشكيلة الإنتاج بمراعاة إمكانيات التسويق وفرص التصدير تحقيقا للنمو الإقتصادى المتوازن .
- المحافظة على حقوق ملكية الدولة فى شركات قطاع الأعمال العام وتداول أسهم الشركات التابعة فى الأسواق المالية من خلال السياسات المالية الكفيلة بتحقيق التناسب فيما بين عوائدها وبين عوائد سائر الأوعية الإدخارية فى سوق المال ، ويتم الإسهام فى مشروعات قطاع الأعمال العام بواسطة العاملين والقطاع العائلى والقطاع الخاص .

السياسات المتعلقة بالقطاع الخاص :

- تحرص الخطة على توفير البنية الأساسيه واستكمالها وخاصة فى مجالات الزراعة والصناعه والسياحة وغير ذلك من مجالات الخدمات الإنتاجية ، كما توفر الخدمات الإجتماعيه التى تعمل على صون الإنسان وتعليمه وتدريبه وكذلك المحافظة على أوضاعه الصحية ومعتقداته وثقافته العامه .
- توفير فرص التمويل المحلى والأجنبى سواء بالإستثمار أو وضع الأنظمة الكفيلة بالإرتقاء بأوضاع التسويق فى اطار حرية السوق . وتتحدد الإجراءات من أجل التيسير على القطاع الخاص فى التصدير وكذلك استيراد احتياجاته السلعيه والخدمية .

- ضمان استمرار المشورة بين الحكومة والقطاع الخاص فى كل ما يتعلق بأموره أو يؤثر على مساره وتطوير الأجهزة الضريبية والأجهزة الأخرى المتعامل معها كالجمارك وضريبة المبيعات وغيرها من أجهزة التسجيل والترخيص من أجل ضمان أفضل الخدمات له .
- استمرار السياسات المالية والنقدية والإئتمانية الكفيلة بتعظيم المدخرات خاصة وقد إتجه معدل الفائدة الى الإنخفاض مما يشجع على الإستثمار واستقرار سعر الصرف الأمر الذى يجنب القطاع الخاص أية تطورات سلبية غير متوقعه .
- تطوير الأوضاع الزراعيه والتعاونيه والدور المنوط بوزارة الزراعه وبنك الإئتمان الزراعى والأجهزة الإدارية المعنيه لسرعة البت فيما تقتضيه العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص فى المجالات المختلفة وتبسيط اللوائح والإجراءات وتطوير علاقات العمل .
- هذا ويهم الإشارة الى أن القطاع الخاص منوط به فى الدرجة الأولى توفير فرص العمل الجديدة التى تجذب العرض الجديد من قوة العمل فيها وكذلك يمتص من رصيد البطالة القائمة .

سياسات السكان والقوى العامله والتوظف والأجور :

- تنظيم الزيادة السكانية واستمرار الإجراءات التى أدت الى اتجاه معدلات النمو السكانى الى الإنخفاض بوسائل تشجيعيه وحافزه .
- تشجيع الهجرة للخارج والتوسع فى فتح مجالاتها من شأنه أن يخفف الضغط السكانى القائم ويقلل من عدد السكان على الأرض المصريه .
- الإستمرار فى ربط التعليم بسوق العمل والتوسع فى مجالات التدريب وعلى الأخص التدريب التحويلى والسعى الى تغيير النظرة الإجتماعيه الى بعض أنواع العمل التى تحول بين المتعلمين ومزاولة بعض أنواع الحرف أو الأعمال .
- الإستمرار فى كبح التضخم وإرتفاع الأسعار باعتبار ماله من آثار غير مباشرة على سوق العمل وكذلك فرض الجدية ونظم العمل السليمه من أجل قصر سوق العمل على الشخص القادر والراغب فيه .
- الإهتمام بتوفير فرص عمل للقوة العامله الجديدة ، والسحب من رصيد البطالة القائمة ، ومن ثم فان الإرتفاع بمعدل النمو وتكثيف الإستثمار فى المشروعات التى قاربت على الإنتهاء من أجل توفير فرص العمل المناسبة أحد سياسات تلك الخطة ولذلك فان المبادرة فى هذا المجال ينبغى أن تكون للحكومة كما هى للقطاع الخاص ، ولذلك يتم العمل على

استكمال المقومات التى من شأنها أن تتيح للقطاع الخاص فرص التوظف ، ولا شك أن مجالات استزراع الأراضى والسياحة والصناعات الصغيرة والمغذية مجالات خصبة لعمل وإبداع القطاع الخاص وهى المجالات التى تركز عليها خطة هذه السنة من أجل ايجاد فرص العمل الجديدة .

- إن الإنتشار الإستثمارى من شأنه أن يعمل على حل مشكلة العمالة والبطالة فى اماكنها أو قريبا منها كلما كان ذلك ممكنا ، ومن شأن هذا جعل اتساق إيجاد فرص عمل فى الأقاليم المختلفة مع أوضاع المعروض من القوى العامله أمر جدير بالإعتبار ، مع مراعاة ألا يؤثر هذا على ما يجب أن يكون عليه الجذب الى المجتمعات العمرانية الجديدة ومناطق التعمير المنتشرة فى الجنوب وفى سيناء وفى الشمال ، ومن أجل ذلك يتم توفير المقومات الحياتية والإجتماعيه اللازمة لتعمير هذه المناطق وتهيئتها لجذب العمالة .
- يظل الإهتمام قويا بالربط بين الأجور والإنتاج والإنتاجية وكذلك بالمحافظة على زيادة الأجور الحقيقية وأن يستمر وضع النظم الحافزة التى تجعل من الأجر وسيلة للتجديد وتحسين الأداء .

سياسات التنمية الإقليمية والمحلية :

يتحدد دور السياسات المتعلقة بالتنمية الإقليمية والمحلية فى عدة عناصر وردت فى إطار الخطة الخمسية الثالثة التى وضعت ضمن اعتباراتها البعد المكانى كعنصر اساسى مكمل للتخطيط القطاعى وهو بهذه المثابة يعتبر جوهر التخطيط الإقليمى الذى بنى عليه مع التخطيط القطاعى أوضاع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعيه وهى التى تتحدد ، بناء على مساراتها ، البعد الإقتصادى والبعد الإجتماعى للخطة .

لذلك فالتوزيع الجغرافى والحيز المكانى كالنواحى السكانية وتوسعاتها ومايشوبها متعلقا بالتوزيع الإنتاجى والخدمى والعمالة والبطالة وما الى ذلك من النواحى التى تختلف فى مبناها وفى تفاصيلها من مكان الى آخر ، كل هذه النواحى تكون دائما محل الإعتبار لتجرى الخطة توازناتها المادية وأيضا الجغرافية .

وبصفة عامة يتم دعم دو الأقاليم والمحليات فى عملية التنمية والمساعدة فى تحقيق زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات والإرتفاع بمستواها وعلاج مشاكل البيئة وتوجيه الإهتمام الكافى بالتخطيط العمرانى والعمل على متابعة التنفيذ لضمان توافقه مع التخطيط الموضوع والتركيز على اجراء المشروعات المكمله للمشروعات المركزية وخاصة فى مجالات البنية الأساسية كمياه الشرب والمرافق والكهرباء مع إجراء التنسيق اللازم من انهاء المشروعات والشبكات المركزية والمشروعات والشبكات المحلية ، كذلك الإرتفاع بكفاءة الأداء .

وإذ يعتبر برنامج تطوير المناطق العشوائية من البرامج القومية لخطة التنمية فان هذه البرامج بالإضافة الى انتشارها وشمولها كافة المحافظات فينبغى ان تتم على أساس التخطيط المتكامل الذى يشمل جميع العناصر المتعلقة به سواء من الناحية المادية السلعيه والخدمية أى توفير الأسباب الإقتصادية لوجود الكثافات السكانية أو من الناحية السكانية والديموجرافية أو اكتمال البنية الأساسية أو توفير الخدمات الإجتماعيه وذلك فى إطار لا ينفصم عن التخطيط العمرانى المستنير .

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس المجلس
السادة / الأعضاء

يهم قبل أن أختم حديثى عن خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعيه لعام ١٩٩٥/٩٤ أن أتحدث بايجاز شديد عن التنمية الإقليمية والمحلية خاصة وأن الإدارة المحلية مطالبة فى المرحلة القادمة بأن تلعب دورا أكثر تأثيرا وفاعلية فى احداث التنمية .

فانه على الرغم من مضى أكثر من خمسة عشر عاما على تقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية وإنشاء هيئات التخطيط الإقليمى إلا أن تحقيق التخطيط الإقليمى لدوره الحقيقى باعتباره أحد الأبعاد الأساسيه الثلاث للخطة القومية يعتبر فى بدايته حيث مازال هناك بعض الفوارق والتفاوتات بين المحافظات ومازالت هناك أيضا فجوة اقتصادية واجتماعيه وان كانت تتلاشى شيئا فشيئا بين الحضر والريف ، لذلك كان من الضرورى ان تستمر الجهود المبذولة فى الكشف عن الموارد المتاحة والممكنة للحيز المكانى كله حتى يمكن ان تستمر اتجاهات التنمية المناسبة التى تتلائم مع ظروف الواقع الفعليه ... ومن أجل ذلك أكدت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) على أهمية التنمية الإقليمية والمحلية لتكتمل إركان التنمية التى تتناول المتغيرات مراعية عوامل النمو التى تتناسب وموارد كل إقليم وإمكاناته والأوضاع السائدة فيه من أجل تحقيق أفضل نتائج للتنمية وصولا الى أفضل نموذج للنمو المتوازن للمجتمع كله .

وعلى ذلك فالأقاليم والمحليات مطالبة بدور أكبر فى تحقيق التنمية الشاملة بالمساهمة فى الإرتفاع بمعدلات التنمية الإقليمية بمراعاة مايلى :

١- تعبئة موارد المحافظات وتوجيهها مما يحقق كفاءة الإستخدام على المستوى القومى والمحلى.
٢- علاج مايوجد من أوجه قصور محلية فى الإنتاج الزراعى والصناعى بما يتفق مع الإحتياجات المحلية المتزايدة وزيادة الإنتاج ورفع مستويات الإنتاجية .
٣- تعظيم الإستفادة من حجم استثمارات البنية الأساسية التى تمت اقامتها بتوفير الخدمات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم للإستثمار ، وتشجيع القطاع الخاص والأفراد على الإستثمار لتحقيق آفاق جديدة للإنطلاق مع عملية التنمية .

٤- استقطاب رؤوس الأموال والمعرفة الفنية لزيادة الإنتاج والإنتاجية فى الزراعة وتوسيع رقعة المساحة المنزرعه لتوفير الأمن الغذائى والإستفادة من الخبرة والتقدم التكنولوجى فى مجال الزراعه والرى .

٥- فتح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار وخلق فرص عمل جديدة للشباب ومنح قروض وتسهيلات للشباب لإستثمارها فى الصناعات الصغيرة لتلافى السلبيات الإجتماعيه والسياسية والإقتصادية التى نجم عن مشكلة البطالة .

٦- حماية الأراضى الزراعيه من التآكل ومنع الزحف العمرانى عليها بتشجيع الإستثمار فى المناطق الصحراويه .

٧- تأكيد دور الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية للمواطنين بإشراكهم الفعلى فى إدارة المرافق والخدمات لتأكيد شعورهم بالإنتماء لمجتمعاتهم المحلية .

٨- تزايد حجم قاعدة الإنتاج وتشغيل العمالة المهنية والحرفية للحد من مشكلة البطالة والتركيز على التدريب التحويلى ورفع المهارات .

٩- العمل على الحد من تفاقم مشكلات تلوث البيئة باستخدام الوسائل التكنولوجية والعلمية للقضاء على تلوث الهواء والماء والأرض .

١٠- الإهتمام بقضايا محو الأمية وتنظيم الأسرة .

١١- تدريب القيادات المحلية إداريا وفنيا وتخطيطيا مما تجعل المسئولين بالمحليات قادرين على تفهم طبيعة ومشاكل المجتمع الإقليمى حتى تأتى قراراتهم متجاوبة مع ظروف المجتمع .

١٢- التعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية الأخرى فى القيام بمسئولية التصدى لمعالجة مايظهر أو يستجد من مشكلات أو ظواهر تعرقل مسار التنمية المستقبلية للبلاد كالمناطق العشوائية وانتشارها فى معظم المحافظات بحيث يتم تطوير هذه المناطق بالتوازى مع تنفيذ المشروعات اللازمة لتحويلها الى مجتمعات انتاجية تتجانس وتتعايش مع البيئة الحضريه المحيطة بها .

ان تطوير دور المحليات فى التنمية الإقليمية يعتبر الركيزة الأساسية لحسن استخدام الموارد المتاحة وتحقيق أعلى مستوى ممكن للنمو الإقتصادى ، وقد قامت المحليات بتنفيذ خطط التنمية المحلية فى المرحلة السابقة معتمدة على التمويل المركزى بالإضافة الى الجهود الذاتية والمشارك الشعبية والمنح والمعونات الأجنبية .

وكان التركيز أساسا على توفير وتطوير خدمات البنية الأساسية من مياه ونقل ومواصلات وكهرباء على كافة مستويات الوحدات المحلية بدءا من القرية وانتهاءا بالمحافظة .

وتهتم خطة العام الثالث بتأكيد هذه الأهداف والإستمرار فى مواصلة التقدم نحو تحقيقها ، فضلا عن تنمية وتطوير المناطق العشوائية باعتبارها من أهم البرامج بخطة المحليات لهذا العام ولعدة أعوام قادمة . . بعد أن أصبحت ظاهرة المناطق العشوائية فى الفترة الأخيرة من أبرز قضايا التنمية ومن أكثرها تعقيدا وتشابكا . ويعتبر التصدى لعلاجها من أهم التحديات التى تواجه براج التنمية المستقبلية خحاصة وقد تعدد أشكالها بصور يصعب مواجهتها بالحلول الجزئية أو المؤقتة ، ولكن من خلال برامج اقليمية متكاملة تتضمن المعالجة الجذرية طويلة المدى التى تحقق التنمية والتطوير لهذه المناطق كما تضمن أيضا القضاء على الأسباب التى تؤدى الى ظهورها مستقبلا على أى صورة من صورها . وتتلخص أهم عناصر معالجة مشاكل المناطق العشوائية فيما يلى :

١- توزيع استثمارات برامج التنمية المستقبلية بين مختلف مناطق الجمهورية الحضريه منها والريفية وبما يتلائم والمميزات النسبية التى تتمتع بها كل منها وبما يؤدى الى إرتفاع كفاءة هذه الإستثمارات من ناحية الى جانب تشجيع الإستقرار السكانى بصورة متوازنة والحد من تيارات الهجرة الداخلية من ناحية أخرى .

٢- توجيه المزيد من الجهود والإستثمارات لإنشاء وتعمير المجتمعات العمرانية الجديدة واستكمال ماتم انشاؤه منها ، وتنميتها من خلال مدها بالمرافق والخدمات الضرورية وتوفير فرص العمل بها حتى تكون مناطق للجذب والإستقرار السكانى الدائم .

٣- الإسراع باستكمال تنمية القرية المصريه للحد من الهجرة الى المدينة وايجاد فرص عمل للمقيمين فى الريف .

٤- مراعاة التخطيط العمرانى والإلتزام بتنفيذ القوانين التى تحكم التوسعات العمرانية بمختلف أشكالها سواء كانت فى المدن وضواحيها أو فى الأراضى الزراعيه وغيرها .

٥- التعجيل باصدار قوانين الإسكان الجديدة وإعطاء الأولوية فى تخصيص القروض الميسرة للإسكان الشعبى أو الإقتصادى بمراعاة الإحتياجات الفعلية للفئات المختلفة من السكان خاصة ذوى الدخول المحدودة .

٦- منع اقامة مناطق عشوائية جديدة والتصدى الحاسم لما قد يظهر من أية بدايات لها مع توفير المعدات والآلات التى تسمح بإيقاف المخالفات أولا بأول .

٧- التنسيق بين وزارة الرى وأجهزة الإدارة المحلية لتحديد حرم الأنهار والترع وتحريم اقامة أى عشوائيات على ضفافها وكذلك الحال فيما يخص جنبات الطرق وأسفل الكبارى وحسن الإستفادة بأراضى العشوائيات التى سيتم إزالتها وإعداد مايلزم من الدراسات التى تكفل الإستغلال الأمثل لها .

٨- ضرورة الإهتمام بالمشاركة الشعبية فى خطط وبرامج تنمية وتطوير المناطق العشوائية على أن تكون هذه المشاركة من خلال فتح مجالات العمل التى تمكن الأهالى من المساهمة بجهودهم الذاتية فى التنفيذ لمشروعات التنمية بمناطقهم ، كذلك إشتراكهم بالتمويل الذاتى فى هذه المشروعات مهما كان هذا التمويل محدودا وبذلك يمكن أن يكون تنفيذ برامج التنمية دعما حقيقيا للنمو الإقتصادى والإجتماعى للمناطق العشوائية والإستفادة من كل ما يتوافر بها من قدرات وإمكانيات بشرية ومادية وتحويل هذه المناطق الى مجتمعات انتاجية تساهم فى تحمل أعباء التنمية لها وللمجتمع ككل ، كما أن هذه المشاركة الشعبية ستكون هى الضمان لصيانة المنجزات والمحافظة عليها فى المدى الطويل .

وعلى الرغم من تضمين الخطط السنوية للإستثمارات اللازمة لتوفير المرافق الضرورية بالمناطق العشوائية إلا أن مواجهة هذه المشكلة إنما يتأتى بالتركيز على معالجة هذه الظاهرة من زاوية عمرانية لا تتمثل فقط فى تنفيذ بعض مشروعات تطوير البيئة أو توفير بعض أنشطة الخدمات الضرورية وإنما المهم الإهتمام بالإنسان والتركيز على تنميته اقتصاديا وإجتماعيا ورفع المستوى العام لمعيشته ضمانا لتحقيق التنمية المستمرة للمجتمع . وتربط الخطة مشكلة العشوائيات بمجموعة القضايا التى هى على علاقة بها بالفعل وتشكل محاور رئيسية بها كالبطالة ، وتوازن التنمية والخدمات بين المحافظات وزيادة فرص الإستثمار ومضاعفة الإنتاجية .

أهم الملامح الأساسية لتنمية وتطوير المناطق العشوائية :

١- التأكيد على إحياء الأقاليم التخطيطية وإعطاء دفعة قوية لهيئات التخطيط الإقليمى للمشاركة فى إعداد خطط التنمية الإقليمية .

٢- تطوير المناطق العشوائية يحتاج الى أن تقوم كل محافظة يوضع برنامج آجل لعلاج المشاكل الناجمة عن وجود هذه العشوائيات وبرنامج عاجل يمكن تنفيذه فى المدى القصير لتحسين مستوى المعيشة لقاطنى بعض هذه المناطق .

٣- الإحتياجات التمويليه يجب أن تكون على أساس مدروس من كافة الأجهزة بكل محافظة سواء أكانت تنفيذية أو أساسيه أو شعبية . وتشترك أجهزة التخطيط العمرانى وأساتذة الجامعات المنتشرة بالمحافظات فى وضع مقترحات عمليات التطوير أو أن يكون ذلك على رسومات تفصيلية وتوصيف كامل لكل عملية سوف يتم تنفيذها من المبالغ التى تدبر لهذه المناطق ووفقا لبرامج زمنية محددة .

٤- ان المتابعة الميدانية المستمرة والتقييم الناجح للتنفيذ الفعلى فى أى عام تعنى بالتأكيد خطة أكثر نجاحا فى العام التالى لذلك فإن الإهتمام بالمتابعة الميدانية الدائمة لتنفيذ مشروعات تنمية وتطوير المناطق العشوائية من أهم الركائز التى يعتمد عليها فى إعداد الخطط السنوية المتتالية .

علاج القضايا الإقليمية :

تتمثل أهم الأهداف الإقليمية فى التوزيع الأفضل للسكان ، تلافى تآكل الأراضى الزراعيه ، حسن توزيع الأنشطة الإقتصادية والإجتماعيه ، التخلص من أسباب الهجرة غير المنظمة من الريف للحضر ، للتخلص مما يصاحب ذلك من آثار جانبية (التلوث ، النقص فى الخدمات ، تضخم المدن ، البطالة .. اختلال هيكل توزيع الإستثمارات) ... هذا فضلا عن القصور فى الإرتفاع بكفاءة النواحى الإدارية ، والتنظيمية ، والمالية ، والعمرانية ، واستخدام الأراضى .

جـدول (١) تطور الانتاج الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج للثلاث سنوات ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٤/٩٣

" بالمليون جنيه وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ "

القطاعات	١٩٩٢/٩١			١٩٩٣/٩٢			معدل النمو			١٩٩٤/٩٣			معدل النمو ٪			الأهمية النسبية		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
الزراعة	٣٦٩,٥	٢٩٣٩٠	٢٩٧٥٩,٥	٤٠٨	٣٠٠٩٢	٣٠٥٠٠	١٠,٤	٢,٤	٢,٥	٤٤٥	٣١٠٧٥	٣١٥٢٠	٩,١	٣,٣	٣,٣	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩
الصناعة والتعدين	٢٧٢٩٥,٧	٣٢٩٠٠,٠	٦٠١٩٥,٧	٢٧٩٠٠	٣٣٩٠٠	٦١٨٠٠	٢,٢	٣	٢,٧	٢٨٧١٥	٣٥٥٨٥	٦٤٣٠٠	٢,٩	٥	٤	٢٨,١	٢٨,٢	٢٨,٤
البترول ومنتجاته	١٤٣٨٩	٢٢٦٩	١٦٦٥٨	١٤٨٣٠	٢٣٠٢	١٧١٣٢	٣,١	١,٥	٢,٨	١٥٠٢٢	٢٣٠٩	١٧٣٣١	١,٣	٠,٣	١,١	٧,٨	٧,٨	٧,٧
الكهرباء	٣٥٧٦,٨		٣٥٧٦,٨	٣٦٩٧		٣٦٩٧	٣,٣		٣,٣	٣٨٤٦		٣٨٤٦	٤		٤	١,٧	١,٧	١,٧
التشييد والبناء	٥٦٨٦	٩٧٤٤	١٥٤٣٠	٥٧٤٠	٩٨٣٥	١٥٥٧٥	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٥٧٦٥	١٠٥١٠	١٦٢٧٥	٠,٤	٦,٨	٤,٥	٧,٢	٧,١	٧,٢
جملة القطاعات السلعية	٥١٣١٧	٧٤٣٠٣	١٢٥٦٢٠	٥٢٥٧٥	٧٦١٢٩	١٢٨٧٠٤	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٥٣٧٩٣	٧٩٤٧٩	١٣٣٢٧٢	٢,٣	٤,٤	٣,٥	٥٨,٧	٥٨,٧	٥٨,٩
النقل والمواصلات	٧١٨٨	٥٨٤٠	١٣٠٢٨	٧٣١٢	٦٢٠٨	١٣٥٢٠	١,٧	٦,٣	٣,٨	٧٤٦٠	٦٥٦٥	١٤٠٢٥	٢	٥,٨	٣,٧	٦,١	٦,٢	٦,٢
قناة السويس	٦٢٥١,١		٦٢٥١,١	٥٩٦٤		٥٩٦٤	(٤,٦)		(٤,٦)	٦٢٧٥		٦٢٧٥	٥,٢		٥,٢	٢,٩	٢,٧	٢,٨
التجارة	٣٤٧٠	٢٧٥١٥	٣٠٩٨٥	٣١٢٤	٢٨٤٧٦	٣١٦٠٠	(١٠)	٣,٥	٢	٣٠٢٠	٢٩٨٢٥	٣٢٨٤٥	(٣,٣)	٤,٧	٣,٩	١٤,٥	١٤,٤	١٤,٥
المال	٣٥٥٣	١٥٧١	٥١٢٤	٣٦١٠	١٦٦٠	٥٢٧٠	١,٦	٥,٧	٢,٨	٣٨٠٠	١٧٠٠	٥٥٠٠	٥,٣	٢,٤	٤,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٤
التأمين	١٣٧,٩	٧٥	٢١٢,٩	١٤٢	٧٨	٢٢٠	١٤	٤	٣,٣	١٥٠	٨١	٢٣١	٥,٦	٣,٨	٥	٠,١	٠,١	٠,١
المطاعم والفنادق	٦٥٥	٤٢٣٥	٤٨٩٠	٦٣٥	٤٤٦٥	٥١٠٠	(٣)	٥,٤	٤,٣	٥٦٠	٣٦١٠	٤١٧٠	(١١,٨)	(١٩,١)	(١٨,٢)	٢,٣	٢,٣	١,٨
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	٢١٢٥٥	٣٩٢٣٦	٦٠٤٩١	٢٠٧٨٧	٤٠٨٨٧	٦١٦٧٤	(٢,٢)	٣,٢	٢	٢١٢٦٥	٤١٧٨١	٦٣٠٤٦	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢٨,٣	٢٨,١	٢٧,٨
الملكية العقارية	١٣٧	٢٣٣٨	٢٤٧٥	١٤٢,٥	٢٤٦٢	٢٦٠٤,٥	٤	٥,٣	٥,٢	١٤٩	٢٦٢٦	٢٧٧٥	٤,٦	٦,٧	٦,٥	١,٢	١,٢	١,٢
المرافق العامة	٤٧٨		٤٧٨	٥٠٧		٥٠٧	٦,١		٦,١	٥٤٠		٥٤٠	٦,٥		٦,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢
التأمينات الاجتماعية	١٠٣		١٠٣	١٠٧,٥		١٠٧,٥	٤,٤		٤,٤	١١٢		١١٢	٤,٢		٤,٢	٠,١	٠,١	٠,١
الخدمات الحكومية	١٣٠١٦		١٣٠١٦	١٣٥٥٠		١٣٥٥٠	٤,١		٤,١	١٤٠٦٥		١٤٠٦٥	٣,٨		٣,٨	٦,١	٦,٢	٦,٢
الخدمات الشخصية والاجتماعية		١١٦٦٢	١١٦٦٢		١٢٠٥٠	١٢٠٥٠		٣,٣	٣,٣	١٢٥٢٥	١٢٥٢٥		٠	٣,٩	٣,٩	٥,٤	٥,٥	٥,٦
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	١٣٧٣٤	١٤٠٠٠	٢٧٧٣٤	١٤٣٠٧	١٤٥١٢	٢٨٨١٩	٤,٢	٣,٧	٣,٩	١٤٨٦٦	١٥١٥٦	٣٠٠١٧	٣,٩	٤,٤	٤,٢	١٣	١٣,٢	١٣,٣
الاجمالى العام	٨٦٣٠٦	١٢٧٥٣٩	٢١٣٨٤٥	٨٧٦٦٥	١٣١٥٢٨	٢١٩١٩٧	١,٦	٣,١	٢,٥	٨٩٩٢٤	١٣٦٤١١	٢٢٦٣٣٥	٢,٦	٣,٧	٣,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جـــدول (٤) اجمالى الاستهلاك النهائى

عائلى و حكومى

"بالمليون جنيه وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ "

البيان	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢		١٩٩٤/٩٣		الهيكل النسبى ٪		
		القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
الانفاق العائلى	١٠١٠٠٠	١٠٤٢٥٠	٣,٢	١٠٨٠٠٠	٣,٦	٨٧,٤	٨٧,٢	٨٦,٩
الانفاق الحكومى	١٤٥٠٠	١٥٣٠٠	٥,٥	١٦٢٤٠	٦,١	١٢,٦	١٢,٨	١٣,١
اجمالى الاستهلاك النهائى	١١٥٥٠٠	١١٩٥٥٠	٣,٥	١٢٤٢٤٠	٣,٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول (٥) عدد المشتغلين ومعدل النمو السنوى بكل من القطاعات الاقتصادية للثلاث سنوات ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٤/٩٣

(بالالف)

القطاعات الاقتصادية	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	الزيادة أو النقص			
				١٩٩٣/٩٢	٪	١٩٩٤/٩٣	٪
الزراعة	٤٥٨٥	٤٦٢٠	٤٦٨٢	٣٥	٠,٨	٦٢	١,٣
التعدين والصناعات التحويلية	١٨٣٨	١٨٧٦	١٩٥٢	٣٨	٢,١	٧٦	٤,١
البترول ومنتجاته	٣٧	٣٨	٤٠	١	٢,٧	٢	٥,٣
الكهرباء	١٠٤	١٠٦	١١٠	٢	١,٩	٤	٣,٨
التشييد والبناء	٨٧١	٩١٤	٩٨٢	٤٣	٤,٩	٦٨	٧,٤
جملة القطاعات السلعية	٧٤٣٥	٧٥٥٤	٧٧٦٦	١١٩	١,٦	٢١٢	٢,٨
النقل والمواصلات وقناة السويس	٦١٤	٦٣٧	٦٦٥	٢٣	٣,٧	٢٨	٤,٤
التجارة والمال والتأمين	١٤٦٣	١٤٩٣	١٥٥٣	٣٠	٢,١	٦٠	٤
السياحة والفنادق والمطاعم	١٥١	١٣٠	١٣٣	(٢١)	(١٣,٩)	٣	٢,٣
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	٢٢٢٨	٢٢٦٠	٢٣٥١	٣٢	١,٤	٩١	٤
ملكية العقارات المبنية	٢١٧	٢٢١	٢٢٦	٤	١,٨	٥	٢,٣
خدمات اجتماعية وشخصية	١٣٣٢	١٣٧٠	١٤٣٦	٣٨	٢,٩	٦٦	٤,٨
المرافق العامة والتامينات الاجتماعية	٢٥٣٠	٢٥٨٦	٢٦٥٧	٥٦	٢,٢	٧١	٢,٧
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية والخدمات الحكومية	٤٠٧٩	٤١٧٧	٤٣١٩	٩٨	٢,٤	١٤٢	٣,٤
الاجمالى العام	١٣٧٤٢	١٣٩٩١	١٤٤٣٦	٢٤٩	١,٨	٤٤٥	٣,٢

جدول (٦) :تقديرات ميزان المدفوعات الجارى (الثلاث سنوات ٩٢/٩١- ١٩٩٤/٩٣)

(بالمليون جنيه وبالاسعار الجارية)

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	معدل النمو			الأهمية النسبية		
				٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	فى عامين	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
الايـــــــرادات									
الصـادرات السلعيـــة :									
الصـادرات الزراعيـــــة	١٠٢٦٫٨	٩٧٦٫٢	١١٥٦٫٠	(٤٫٩)	١٨٫٤	١٢٫٦	١٫٠	١٫٤	١٫٧
الصـادرات الصناعيـــــة	٥٠٤٢٫٩	٤٢٢٢٫٨	٥١٢٨٫٠	(١٤٫١)	١٩٫٢	٢٫٥	٨٫٠	٦٫٠	٧٫٧
البتـرول الخـام ومنتجاتـه	٥٤٧٢٫٩	٢٠١١٫٧	٤٨٠٠٫٠	٩٫٨	(٢٠٫٢)	(١٢٫٣)	٨٫٧	٨٫٤	٧٫١
صـادرات الشريـك الاجنبـى	١٦٠٢٫٠	١٣٧٣٫٠	١٠٩٤٫٠	(١٤٫٣)	(٢٠٫٣)	(٣١٫٨)	٢٫٠	١٫٩	١٫٠
صادرات بطابل استثمار البتـرول	٢٢٢٣٫٠	١٩٩٨٫٠	١٨٩١٫٠	(١٠٫١)	(٥٫٤)	(١٤٫٩)	٣٫٥	٢٫٨	٢٫٨
مجمـوع الصـادرات السلعيـة	١٥٢١٨٫٦	١٤٦٩٢٫٢	١٤١٠٩٫٠	(٤٫٤)	(٤٫٠)	(٨٫٢)	٢٤٫٤	٢٠٫٥	٢٠٫٩
الصـادرات الخدميـة :									
الملاحـــــــة	٢٢٢٩٫٨	٢٢٦٦٫٧	٢٥٢٢٫٠	١٫٦	٧٫٠	١٢٫٦	٣٫٥	٣٫٣	٣٫٧
رسوم العبور فى قناة السويـس	٦٤٦٢٫٤	٦٤٧٢٫٨	٦٧٢٢٫٠	٠٫١	٤٫٠	٤٫٢	١٠٫٣	٩٫٠	١٠٫٠
السياحـــــــــة	٨٤٠١٫٣	٧٩١٨٫٣	٧١٤٠٫٠	(٥٫٧)	(٩٫٨)	(١٥٫٠)	١٢٫٤	١١٫١	١٠٫٦
متحصـلات خدميـة أخـــرى	٩٠٢٦١٫٥	١٢١٠٢٫٤	١٣٣٦٩٫٠	١٢٫٨	١٠٫٥	٢٩٫٠	١٢٫٥	١٦٫٩	١٩٫٨
مجمـوع الصـادرات الخدميـة	٢٧٤٥٦٫٠	٢٨٨٦٠٫١	٢٩٧٧٤٫٠	٥٫١	٣٫٢	٨٫٤	٤٢٫٧	٤٠٫٣	٤٤٫١
عوائد عوامل الانتاج المحصلة :									
تحويلات العربيين العاملين بالخـارج	١٢٣٦١٫٠	١٩٧٧٦٫٨	١٧٠٠٠٫٠	٦٠٫٠	(١٤٫٠)	٣٧٫٥	١٩٫١	٢٧٫٦	٢٥٫٢
عوائد استثمار ومتحصلات أخرى	٣٤٥٣٫٢	٢٨٨٧٫٨	٢٧٨١٫٠	(١٦٫٤)	(٣٫٤)	(١٩٫٥)	٥٫٥	٤٫١	٤٫١
مجمـوع العوائـد المحصلـة	١٥٨١٤٫٣	٢٢٦٦٤٫٧	١٩٧٨١٫٠	٤٢٫٣	(١٢٫٧)	٢٥٫١	٢٥٫١	٣١٫٧	٢٩٫٣
التحويلات الجارية المحصلة :									
التحويلات للهيئات والافـــراد	٨٢٧٫١	٨٥٦٫٠	٨٦٧٫٠	٥٫٣	١٫٣	٤٫٨	١٫٣	١٫٢	١٫٣
التحويـــلات للحكومـــة	٣٤٥٢٫٨	٤٥١٠٫٩	٢٩٤٨٫٠	٣٠٫٦	(٣٤٫٢)	(١٤٫٦)	٥٫٥	٦٫٣	٤٫٤
مجمـوع التحويلات الجاريـة	٤٢٧٩٫٩	٥٣٦٦٫٩	٣٨١٥٫٠	٢٥٫٤	(٢٨٫٩)	(١٠٫٩)	٦٫٨	٧٫٥	٥٫٧
مجمـوع الايرادات الجاريـــة	٦٢٩١٨٫٨	٧١٥٨٤٫٩	٧٢٤٧٩٫٠	١٢٫٨	(٥٫٧)	٧٫٢	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠

تابع جدول (٦)

" بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية "

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	معدل النمو			الأهمية النسبية		
				٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	في عامين	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
المدفوعات :									
الواردات السلعية :									
الواردات الاستهلاكية	٩٢٥٢ر١	٩٨٢٩٫٩	١٠١٠٠ر٠	٦ر٢	٢ر٧	٩ر٢	١٨ر٢	١٧ر٤	١٦ر٩
الواردات الوسيطة	١٥٠٥٧ر١	١٧٠٢٧ر٧	١٨٩٧٠ر٠	١٣ر١	١١ر٤	٢٦ر٠	٢٩ر٨	٣٠ر٢	٣١ر٨
الواردات الاستثمارية	٨٦٦١ر٥	٨٨٠٤ر٨	٩٠١٠ر٠	١ر٧	٢ر٣	٤ر٠	١٧ر٢	١٥ر٢	١٥ر١
مجموع الواردات السلعية	٣٢٩٧١ر٢	٣٥٦٦٢ر٤	٣٨٠٨٠ر٠	٨ر٢	٦ر٨	١٥ر٥	٦٥ر٢	٦٢ر٢	٦٣ر٨
المدفوعات الخدمية :									
المدفوعات التجارية	٩٥٢ر٥	١٠٢٢ر٢	٩١٨ر٠	٧ر٢	(١٠ر٢)	(٣ر٧)	١ر٩	١ر٨	١ر٥
الملاحة	٣٢٢ر٠	٢٧٦ر٧	٢٤٠ر٠	(١٦ر٧)	٢٢ر٩	٢ر٤	٠ر٧	٠ر٥	٠ر٠
السياحة	٣٨٢ر٠	٤٢٨ر٧	٤٧٦ر٠	١١ر٩	٨ر٧	٢١ر٧	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٨
مصروفات الحكومة	١٣٣٢ر٧	١١٣٣ر٢	١٢٤١ر٠	(١٤ر٩)	٩ر٥	(٦ر٩)	٢ر٢	٢ر٠	٢ر١
مدفوعات خدمية أخرى	٥٢٠٩ر٧	٧٧٥٢ر٨	٨٦٧٧ر٠	٤٨ر٨	١٩ر٩	٦٢ر٢	١٠ر٣	١٢ر٧	١٤ر٥
مقابل صادرات استثمار البترول	٢٢٢٣ر٠	١٩٩٨ر٠	١٨٩١ر٠	(١ر١٠)	(٥ر٤)	(١٤ر٩)	٤ر٤	٣ر٢	٣ر٢
مجموع المدفوعات الخدمية	١٠٤٢٢ر٩	١٢٦١٢ر٠	١٣٥٢٣ر٠	٢٠ر٩	٧ر٣	٢٩ر٧	٢٠ر٢	٢٢ر٤	٢٢ر٧
عوائد عوامل الانتاج المدفوعة :									
الفوائد على القروض والالتزامات	٤٢٧٤ر٧	٤٨٤٢ر٢	٤٨١٤ر٠	١٠ر٧	(ر٠)	١٠ر٠	٨ر٧	٨ر٦	٨ر١
عوائد استثمار ومدفوعات اخرى	١١٣٤ر٢	١٩٣٢ر٠	٢١١٨ر٠	٧٠ر٣	٩ر١	٨٦ر٧	٣ر٢	٣ر٤	٣ر٣
مقابل صادرات الشريك الاجنبي	١٦٠٣٠ر٠	١٣٧٣ر٠	١٠٩٤ر٠	(١٤ر٣)	(٢٠ر٣)	(٣١ر٨)	٣ر٢	٢ر٤	١ر٨
مجموع العوائد المدفوعة	٧١١٢ر٠	٨١٤٧ر٢	٨٠٢٦ر٠	١٤ر٢	(٥ر١)	١٢ر٩	١٤ر١	١٤ر٤	١٣ر٥
التحويلات الجارية المدفوعة	٦ر٥	٤ر٢	٧ر٨	(٣٣ر٨)	٦٢ر٨	٧ر٧	٠٠	٠٠	٠٠
مجموع المدفوعات الجارية	٥٠٥٢٣ر٢	٥٦٤٦٩ر٩	٥٩٦٤٦ر٠	١١ر٢	٥ر٧	١٨ر١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
رصيد الميزان التجاري	١٧٦٠٢ر٠ (ـ)	٢٠٩٦٩ر٢ (ـ)	٢٢٩٧١ر٠ (ـ)						
رصيد الميزان الخدمي	١٧٠٢٢ر١	١٢٢٤٧ر٢	١٢٢٤١ر٠						
رصيد ميزان السلع والخدمات	٥٨٠ر٥ (ـ)	٤٧٢٢ر٠ (ـ)	٧٧٢٠ر٠ (ـ)						
رصيد ميزات عوائد الانتاج	٨٧٠٢ر٣	١٤٥١٧ر٤	١١٧٥٥ر٠						
رصيد ميزان التحويلات	٤٢٧٣ر٩	٥٢٦٢ر٦	٢٨٠٨ر٠						
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	١٢٢٩٥ر٢	١٥١٥٨ر٠	٧٨٣٢ر٠						

جدول (٧) الانتاج الاجمالى المستهدف لعام ١٩٩٥/٩٤ مقارنا بالمتوقع لعام ١٩٩٤/٩٣

بالمليون جنيه وبأسعار ٩٤/٩١

القطاعات الاقتصادية	١٩٩٤/٩٣			١٩٩٥/٩٤			معدلات النمو٪			الهيكل النسبى ٪ بخطة ١٩٩٥/٩٤		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الزراعة	٤٤٥	٣١٠٧٥	٣١٥٢٠	٤٧٦	٣١٩٧٩	٣٢٤٥٥	٧	٢,٩	٣	٠,٥	٢٢,١٪	١٣,٧
الصناعة والتعدين	٢٨٧١٥	٣٥٥٨٥	٦٤٣٠٠	٢٨٦٨٠	٣٩٥٧٥	٦٨٢٥٥	(٠,١)	١١,٢	٦,٢	٣١,٣	٢٧,٤	٢٨,٩
البترول ومنتجاته	١٥٠٢٢	٢٣٠٩	١٧٣٣١	١٥٠٩١	٢٣٥١	١٧٤٤٢	٠,٥	١,٨	٠,٦	١٦,٥	١,٦	٧,٤
الكهرباء	٣٨٤٦		٣٨٤٦	٣٩٩٥		٣٩٩٥	٣,٩		٣,٩	٤,٤		١,٧
التشييدوالبناء	٥٧٦٥	١٠٥١٠	١٦٢٧٥	٥٩٦٠	١٠٩٢٥	١٦٨٨٥	٣,٤	٤,٠	٣,٨	٦,٥	٧,٦	٧,٢
جملة القطاعات السلعية	٥٣٧٩٣	٧٩٤٧٩	١٣٣٢٧٢	٥٤٢٠٢	٨٤٨٣٠	١٣٩٠٣٢	٠,٨	٦,٧	٤,٣	٥٩,٢	٥٨,٧	٥٨,٩
النقل والمواصلات	٧٤٦٠	٦٥٦٥	١٤٠٢٥	٧٧٧٣	٦٩١٧	١٤٦٩٠	٤,٢	٥,٣	٤,٨	٨,٥	٤,٨	٦,٢
قناة السويس	٦٢٧٥		٦٢٧٥	٦٥٥٠		٦٥٥٠	٤,٤		٤,٤	٧,١		٢,٨
التجارة	٣٠٢٠	٢٩٨٢٥	٣٢٨٤٥	٢٨٣٠	٣١٣٠٠	٣٤١٣٠	(٦,٣)	٥	٤	٣,١	٢١,٦	١٤,٤
المال	٣٨٠٠	١٧٠٠	٥٥٠٠	٤٠٠٣,٥	١٧٤١,٥	٥٧٤٥	٥,٤	٢,٥	٤,٥	٤,٣	١,٢	٢,٤
التامين	١٥٠	٨١	٢٣١	١٥٨	٨٤	٢٤٢	٥,٣	٣,٦	٤,٨	٠,٢		٠,١
المطاعم والفنادق	٥٦٠	٣٦١٠	٤١٧٠	٦١٠	٤٠٠٠	٤٦١٠	٨,٩	١٠,٨	١٠,٦	٠,٧	٢,٨	٢
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	٢١٢٦٥	٤١٧٨١	٦٣٠٤٦	٢١٩٢٤,٥	٤٤٠٤٢,٥	٦٥٩٦٧	٣,١	٥,٤	٤,٦	٢٣,٩	٣٠,٤	٢٧,٩
الملكية العقارية	١٤٩	٢٦٢٦	٢٧٧٥	١٥٤	٢٧٧٦	٢٩٣٠	٣,٤	٥,٧	٥,٦	٠,٢	١,٩	١,٢
المرافق العامة	٥٤٠		٥٤٠	٥٧٦		٥٧٦	٦,٧		٦,٧	٠,٦		٠,٢
التامينات الاجتماعية	١١٢		١١٢	١١٧		١١٧	٤,٥		٤,٥	٠,١		٠,١
الخدمات الحكومية	١٤٠٦٥		١٤٠٦٥	١٤٥٩٥		١٤٥٩٥	٣,٨		٣,٨	١٦,٠		٦,٢
الخدمات الشخصية والاجتماعية		١٢٥٢٥	١٢٥٢٥		١٣٠١٥	١٣٠١٥		٣,٩	٣,٩		٩,٠	٥,٥
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	١٤٨٦٦	١٥١٥١	٣٠٠١٧	١٥٤٤٢	١٥٧٩١	٣١٢٣٣	٣,٩	٤,٢	٤,١	١٦,٩	١٠,٩	١٣,٢
الاجمالى العام	٨٩٩٢٤	١٣٦٤١١	٢٢٦٣٣٥	٩١٥٦٨,٥	١٤٤٦٦٣,٥	٢٣٦٢٣٢	١,٨	٦,٠	٤,٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول (٨)الناتج المحلى الاجمالى المستهدف لعام ١٩٩٥/٩٤ مقارنا بالمتوقع لعام ١٩٩٤/٩٣

القطاعات الاقتصادية	١٩٩٤/٩٣			١٩٩٥/٩٤			معدلات النمو٪			الهيكل النسبى ٪ بخطة ١٩٩٥/٩٤		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الزراعة	٣١٠	٢٢٦٦٥	٢٢٩٧٥	٣٣٠	٢٣٣٨٥	٢٣٧١٥	٦,٥	٣,٢	٣,٢	٠,٦	٢٥,٧	١٦,٣
الصناعة والتعدين	٩٥٧١	١٣٧٠٤	٢٣٢٧٥	٩٥٤٠	١٥٢٨٠	٢٤٨٢٠	(٠,٣)	١١,٥	٦,٦	١٧,٥	١٦,٨	١٧,١
البترول ومنتجاته	١١٤٣٥	٢٢٥٩	١٣٦٩٤	١١٥٢٤	٢٢٩٧	١٣٨٢١	٠,٨	١,٧	٠,٩	٢١,٢	٢,٥	٩,٥
الكهرباء	٢٣٩٠		٢٣٩٠.	٢٤٨٥		٢٤٨٥	٤,٠		٤,٠	٤,٦		١,٧
التشييدوالبناء	١٩٦٢	٥١٤٨	٧١١٠	٢٠٥٢	٥٣٨٨	٧٤٤٠	٤,٦	٤,٧	٤,٦	٣,٨	٥,٩	٥,١
جملة القطاعات السلعية	٢٥٦٦٨	٤٣٧٧٦	٦٩٤٤٤	٢٥٩٣١	٤٦٣٥٠	٧٢٢٨١	١,٠	٥,٩	٤,١	٤٧,٧	٥٠,٩	٤٩,٧
النقل والمواصلات	٤٧١٥	٤٦٨٥	٩٤٠٠	٤٩٣٥	٤٩٤٥	٩٨٨٠	٤,٢	٥,٦	٥,١	٩,١	٥,٤	٦,٨
قناة السويس	٦١٠٤		٦١٠٤.	٦٣٣٧		٦٣٣٧	٤,٥		٤,٥	١١,٧		٤,٤
التجارة	١٩٤٣	٢١٣٠٧	٢٣٢٥٠	١٨٢٠	٢٢٤٦٦	٢٤٢٨٦	(٦,٣)	٥,٤	٤,٥	٣,٣	٢٤,٧	١٦,٧
المال	٣٤٥١,٥	١٤٣٨,٥	٤٨٩٠	٣٦٤٨	١٤٧٧	٥١٢٥	٥,٧	٢,٦	٤,٨	٦,٧	١,٦	٣,٥
التأمين	٥٠,٣	٣٢,٧	٨٣	٥٣,١	٣٣,٩	٨٧	٥,٦	٣,٧	٤,٨	٠,١	٠,١	٠,١
المطاعم والفنادق	٣٠٨	١٧٤٧	٢٠٥٥	٣٤٠	١٩٧٠	٢٣١٠	١٠,٤	١٢,٨	١٢,٤	٠,٦	٢,٢	١,٦
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	١٦٥٧١,٨	٢٩٢١٠,٢	٤٥٧٨٢	١٧١٧٣,١	٣٠٨٩١,٩	٤٨٠٦٥	٣,٦	٥,٨	٥,٠	٣١,٥	٣٤	٣٣,١
الملكية العقارية	١٣٩	٢٤٨٠	٢٦١٩	١٤٤	٢٦٣١	٢٧٧٥	٣,٦	٦,١	٦,٠	٠,٣	٢,٩	١,٩
المرافق العامة	٤٥٤		٤٥٤	٤٨٥		٤٨٥	٦,٨		٦,٨	٠,٩		٠,٣
التأمينات الاجتماعية	٩٦		٩٦	١٠١		١٠١	٥,٢		٥,٢	٠,٢		٠,١
الخدمات الحكومية	١٠١٢٥		١٠١٢٥	١٠٥٥٥		١٠٥٥٥	٤,٢		٤,٢	١٩,٤		٧,٣
الخدمات الشخصية والاجتماعية		١٠٦٦٠	١٠٦٦٠		١١١٢٠	١١١٢٠.		٤,٣	٤,٣		١٢,٢	٧,٦
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	١٠٨١٤	١٣١٤٠	٢٣٩٥٤	١١٢٨٥	١٣٧٥١	٢٥٠٣٦	٤,٤	٤,٧	٤,٥	٢٠,٨	١٥,١	١٧,٢
الاجمالى العام	٥٣٠٥٣,٨	٨٦١٢٦,٢	١٣٩١٨٠	٥٤٣٨٩,١	٩٠٩٩٢,٩	١٤٥٣٨٢	٢,٥	٥,٧	٤,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

العنوان Title	النشرة الربع سنوية لأسعار المواد المنجمات الصناعية	مرات الصدور Frequency	رقم التسجيل Acc. No.
الناشر Publisher		تاريخ الاشتراك Date of Subs.	رقم التصنيف Class. No.
المصدر Source	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	تاريخ الانتهاء Expir. Date	تجديد الاشتراك Renewal
التجليد Bound		قيمة الاشتراك Subs.	التكشيف Indexing

مسلسل Ser.	السنة Year	المجلد Vol.	يناير Jan.	فبراير Feb.	مارس Mar.	أبريل Apr.	مايو May	يونيو June	يوليو July	أغسطس Aug.	سبتمبر Sept.	أكتوبر Oct.	نوفمبر Nov.	ديسمبر Dec.	ماحق Sup.	كشاف Ind.	مطالبات Claims
١٠	١٩٨٨				يناير ٨٧					ابريل ٨٧	يوليو ٨٧						
	١٩٨٩				ابريل ٨٩		١٩٨٩ يوليو										
	١٩٩٠						١٩٨٨ اكتوبر			اكتوبر ٩٠				يناير ٩٠			
	١٩٩١						يوليو ٩١			اكتوبر ١٩٩٠		يناير ٩١					
	١٩٩٢		ابريل ٩٢							ابريل ١٩٩٢			يوليو ٩٢				
	١٩٩٣		اكتوبر ٩٢					يناير ٩٣				ابريل ٩٣	يوليو ٩٣				
	١٩٩٤				اكتوبر ٩٤				يناير ٩٤				يوليو ٩٤				
	١٩٩٥			اكتوبر ٩٤				يناير ٩٥			ابريل ٩٥		يوليو ٩٥				
	١٩٩٦											١٩٩٥					
-٥٨-		النشرة الربع سنوية لأسعار المواد المنجمات الصناعية															

Jan.	Feb.	Mar.	Apr.	May	June	July	Aug.	Sept.	Oct.	Nov.	Dec.

جدول (٩) : الاستخدامات الاستثمارية عام ١٩٩٥/٩٤

" القيمة بالمليون جنيه "

الانشطة الاقتصادية	الحكومة والهيئات العامة				قطاع الاعمال العام والخاص			إجمالى عام	
	الجهاز الادارى والادارة المحلية والغير مصنفة	الهيئات الخدمية	الهيئات الاقتصادية	إجمالى	الوحدات الاقتصادية: قانون ٩٧	الوحدات الاقتصادية: قانون ٢٠٣	أعمال خاص وتعاونى	إجمالى	قيمة	٪
زراعة	١٠٣	١٥٧,٢	٤١,٩	٣٠٢,١		٧٦,٠	١٧٧٠	١٨٤٦,٠	٢١٤٨,١	٦,١
رى وصرف	٣٧٠,٨	٢٣١,٤	٣١٥	٩١٧,٢	–	–	–	–	٩١٧,٢	٢,٦
صناعة	١٤٥,٣	٣٠,٩	٢٢٣,٠	٣٩٩,٢	٤٠٢,٤	١٢٦٠,٥	٥٤٠٥	٧٠٦٧,٩	٧٤٦٧,١	٢١,٣
بترول	–	–	١٩٩	١٩٩	٥٤٥,٥	–	٢٩٨١,٠	٣٥٢٦,٥	٣٧٢٥,٥	١٠,٧
كهرباء	١٨٩,٢	٢	٢٢٤٨,٨	٢٤٤٠	٠,١	١٣١,٩	٤٠	١٧٢,٠	٢٦١٢,٠	٧,٥
تشييد	–	–	–	–	٤٥,٤	١١٠,٥	٤٢٠	٥٧٥,٩	٥٧٥,٩	١,٧
جملة القطاعات السلعية	٨٠٨,٣	٤٢١,٥	٣٠٢٧,٧	٤٢٥٧,٥	٩٩٣,٤	١٥٧٨,٩	١٠٦١٦,٠	١٣١٨٨,٣	١٧٤٤٥,٨	٤٩,٩
نقل وانتقالات وتخزين	٣٧٩	٥٠٢,٩	١٦٦١,٧	٢٥٤٣,٦	٥٩١,٢	١٤٥,٧	١٥٤٠,٩	٢٢٧٧,٨	٤٨٢١,٤	١٣,٨
قناة السويس			١٠٠	١٠٠					١٠٠,٠	٠,٣
تجارة			٨,٩	٨,٩	١٥٨	٩٦,٨	٧٠٨,٥	٩٦٣,٣	٩٧٢,٢	٢,٨
مال وتأمين	٢٤	١,١		٢٥,١	١٣٥,١		١,٧	١٣٦,٨	١٦١,٩	٠,٤
سياحة		٢,٦	١٠,١	١٢,٧			١٠٨٢,٥	١٠٨٢,٥	١٠٩٥,٢	٣,١
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	٤٠٣	٥٠٦,٦	١٧٨٠,٧	٢٦٩٠,٣	٨٨٤,٣	٢٤٢,٥	٣٣٣٣,٦	٤٤٦٠,٤	٧١٥٠,٧	٢٠,٤
اسكان	٢٨	١٥,١	٥١,٤	٩٤,٥		١٧٧,٦	٣٩٧٥,٤	٤١٥٣,٠	٤٢٤٧,٥	١٢,١
مرافق	١٠٣١,٨	١٠١٢,٩	٦٣١,١	٢٦٧٥,٨					٢٦٧٥,٨	٧,٧
خدمات صحية	٢١٧,٩	١٣٨,٧	١٤٤,٥	٥٠١,١	٣,٥	٣٥,٠	٨٨,١	١٢٦,٦	٦٢٧,٧	١,٨
خدمات تعليمية	٤٦٥,٧	٧٨٣,٧	٢٧,٦	١٢٧٧	٠,٣	–	١٣١,٣	١٣١,٦	١٤٠٨,٦	٤
خدمات أخرى	١٠١٦,٥	١٩٥,٣	٨٨,٥	١٣٠٠,٣	٢٩,٦	٤٣,٥	٧٠,٥	١٤٣,٦	١٤٤٣,٩	٤,١
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٧٥٩,٩	٢١٤٥,٧	٩٤٣,١	٥٨٤٨,٧	٣٣,٤	٢٥٦,١	٤٢٦٥,٣	٤٥٥٤,٨	١٠٤٠٣,٥	٢٩,٧
إجمالى	٣٩٧١,٢	٣٠٧٣,٨	٥٧٥١,٥	١٢٧٩٦,٥	١٩١١,١	٢٠٧٧,٥	١٨٢١٤,٩	٢٢٢٠٣,٥	٣٥٠٠٠,٠	١٠٠

جدول (١٠) : الانفاق على الاستهلاك العائلى فى عام ١٩٩٥/٩٤
موزعا بين الريف والحضر مقارنا بعام ١٩٩٤/٩٣

بالمليون جنيه بأسعار ٩٤/٩٣

البيان	١٩٩٤/٩٣			١٩٩٥/٩٤			معدل النمو٪
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	
الانفاق على الطعام والشراب:							
حبوب ونشويات	٦١٣٨,١	٦٧٠٣,١	١٢٨٤١,٢	٦٣٤٦,٥	٦٩٥٦,٥	١٣٣٠٣,١	٣,٦
بقول جافة	٤٨٧,٣	٦٨١,٤	١١٦٨,٧	٥٠٨,١	٧٠٧,٤	١٢١٥,٥	٤
خضر وفاكهة طازجة ومحفوظة ومجففة	١٠٠٦٧,٧	٦٨٢٤,٤	١٦٨٩٢,١	١٠٤٤١,٨	٧٠٥٧,٥	١٧٥٠٠,٣	٣,٦
لحوم ودواجن وأسماك وبيض	٥٥٦١	٤٠٤٢,٦	٩٦٠٤,٦	٥٧٦٢,٣	٤١٧٩,٠	٩٩٤١,٣	٣,٥
الألبان ومنتجاتها	٤١٩٧,١	٢٤٨٦,١	٦٦٨٣,٢	٤٣٣١,٤	٢٥٦٥,٧	٦٨٩٧,١	٣,٢
زيوت ودهون	١٣١٨,٢	١٢٠٧,١	٢٥٢٥,٣	١٣٦٩,٥	١٢٥١,٥	٢٦٢١,٠	٣,٨
سكر واغذية سكرية	١١٨٩,٢	١٠٠٩,١	٢١٩٨,٣	١٢٣٠,٩	١٠٤٤,٣	٢٢٧٥,٢	٣,٥
مواد المشروبات	٦٨٤,٥	٥١٨,٦	١٢٠٢,١	٧٠٩,١	٥٣٤,٩	١٢٤٤,٠	٣,٤
مشروبات غير كحولية	٤١٠,٧	١٨٥,٨	٥٩٦,٥	٤٢٣,٩	١٩٠,٥	٦١٤,٤	٣
غذائية أخرى	٧٨٨,١	٤٧٠,٩	١٢٥٩,٠	٨١٣,٨	٤٨٤,٢	١٢٩٨,٠	٣,١
جملـــــة	٢٠٨٤١,٩	١٤١٣٠,١	٥٤٩٧٢,٠	٣١٩٣٩,٣	٢٤٩٧١,٥	٥٦٩١٠,٨	٣,٥
الانفاق على غير المطعم والمشرب:							
سجاير ودخان	٨٤٤,٣	٦٢٦,٦	١٤٧٠,٩	٨٧٤,٢	٦٤٦,٢	١٥٢٠,٤	٣,٤
ملابس وأقمشة	٥٢٨٠,١	٣٢٧٥,٧	٨٦٥٥,٨	٥٤٩٣,١	٣٤٩٠,٦	٨٩٨٤,٢	٣,٨
أغطية قدم	١٤٩٨,٠	٩٥٧,١	٢٤٥٥,٦	١٥٥٥,٨	٩٨٨,٢	٢٥٤٤,٠	٣,٦
المنفق على السكن	٢٠٦٤,٤	١٥٧٦,٥	٣٦٤٠,٩	٢١٥٢,٥	١٦٣٠,٤	٣٧٨٢,٩	٣,٩
الوقود والاضاءة	١٨٤٢,٠	١٦٥٣,٢	٣٤٩٥,١	١٩٢٧,٧	١٧٢٥,٣	٣٦٥٣,٠	٤,٨
أثاث وتجهيزات	٣٢٣٠,٦	١٨٨١,٢	٥١١١,٨	٣٣٤٦,٦	١٩٤٠,٣	٥٢٨٦,٩	٣,٤
مواد نظافة	١٣٥٩,٩	٨٤٧,٧	٢٢٠٧,٦	١٤١٢,٥	٨٧٦,٨	٢٢٨٩,٣	٣,٧
أخرى	٩٣٧,٤	٥٦٠,٠	١٤٩٧,٤	٩٩٤,٣	٥٦٩,٠	١٥٦٣,٣	٤,٤
جملـــــة	١٧٠٥٦,٧	١١٤٧٨,٥	٢٨٥٣٥,٢	١٧٧٦٧,٢	١١٨٦٦,٨	٢٩٦٣٤,٠	٣,٩
جملة الانفاق السلعى	٤٧٨٩٨,٦	٣٥٦٠٨,٦	٨٣٥٠٧,٢	٤٩٧٠٦,٥	٣٦٨٣٨,٣	٨٦٥٤٤,٨	٣,٦
الانفاق الخدمى :							
رعاية صحية	٣١٨٣,٣	١٨٩٤,٢	٥٠٧٧,٥	٣٢٧٨,٠	١٩٩٨,٦	٥٢٧٦,٦	٥,٩
النقل والمواصلات	٢٤٤٧,٩	١٥٧٨,١	٤٠٢٦,٠	٣٦١٨,١	١٦٤٨,٤	٥٢٦٦,٥	٣٠,٨
المنفق على التعليم	٢٢٨٨,٧	٩٥٠,٧	٣٢٣٩,٤	٢٤٢٩,٢	١٠١٠,٤	٣٤٣٩,٦	٦,٢
المنفق على الثقافة والرياضة	٢٠٨٧,٩	٨٨٢,١	٢٩٧٠,٠	٢١٦٧,٣	٩٢٤,٠	٣٠٩١,٣	٤,١
المطاعم والمقاهى	١٨٣٠,٤	٦٢٣,٢	٢٤٥٣,٦	١٨٨٩,٣	٦٣٩,٩	٢٥٢٩,٢	٣,١
أدوات زينة وخدمات شخصية	٢٩٢١,٩	١٨٠٦,١	٤٧٢٨,٠	٣٠٧٢,٦	١٨٨٨,١	٤٩٦٠,٧	٤,٩
أخرى	٦٢٣,٨	٣٦٤,٥	٩٩٨,٣	٦٦٢,٣	٣٧٩,٠	١٠٤١,٣	٤,٣
جملـــــة	١٦٢٩٣,٩	٨٠٩٨,٩	٢٤٤٩٢,٨	١٧٢١٦,٨	٨٤٨٨,٤	٢٥٧٠٥,٢	٥,٠
إجمالى العائلى	٦٤٢٩٢,٥	٤٢٧٠٧,٥	١٠٨٠٠٠,٠	٦٦٩٢٣,٣	٤٥٣٢٦,٧	١١٢٢٥٠,٠	٣,٩

جدول (١١) السكان حسب فئات السن والنوع عامى ١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤

بالالف

	١٩٩٤/٩٣			١٩٩٥/٩٤		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
-٠٠	٤١٧٩,٣	٣٩٥١,٧	٨١٣١,٠	٤٢٢١,٧	٣٩٩٠,٥	٨٢١٢,٢
-٠٥	٣٩٣٨,٢	٣٧٢٠,٨	٧٦٥٩,٠	٣٩٤٣,٢	٣٧٢٣,٦	٧٦٦٦,٨
-١٠	٣٦٥٢,٠	٣٣٥٤,٦	٦٩١٦,٦	٣٦٦١,٨	٣٤٥٦,٦	٧١١٨,٤
-١٥	٣٠٣٣,٠	٢٨٤٢,٠	٥٨٧٥,٠	٣٠٩٥,٩	٢٩٠٥,٤	٦٠٠١,٣
-٢٠	٢٦٥٦,٨	٢٤٩٥,٥	٥١٥٢,٣	٢٧١٥,٦	٢٥٤٦,٥	٥٢٦٢,١
-٢٥	٢٣٠١,٢	٢١٦٨,٨	٤٤٧٠,٠	٢٣٥٣,٣	٢٢١٩,٢	٤٥٧٢,٥
-٣٠	١٩٨٠,٩	١٨٧٣,١	٣٨٥٤,٠	٢٠٢٤,٠	١٩١٤,٩	٣٩٣٨,٩
-٣٥	١٦٩٥,٨	١٦١٣,٩	٣٣٠٩,٧	١٧٣٩,٦	١٦٥٣,٦	٣٣٩٣,٢
-٤٠	١٤٤٦,٠	١٣٨٠,١	٢٨٢٦,١	١٤٧٩,١	١٤١٥,٤	٢٨٩٤,٥
-٤٥	١٢١٦,٧	١١٨٠,٢	٢٣٩٦,٩	١٢٤٥,٥	١٢٠٥,٨	٢٤٥١,٣
-٥٠	٩٩٩,٢	٩٩٧,١	١٩٩٦,٣	١٠٢٤,٠	١٠٢٢,٠	٢٠٤٦,٠
-٥٥	٧٩٠,٦	٨١٩,٦	١٦١٠,٢	٨٠٨,٤	٨٣٨,٣	١٦٤٦,٧
-٦٠	٦٠٢,٥	٦٥٣,٥	١٢٥٦,٠	٦١٦,٨	٦٧١,٨	١٢٨٨,٦
-٦٥	٩٨٧,٥	١١١٥,٤	٢١٠٢,٩	١٠١٢,٠	١١٤٥,٥	٢١٥٧,٥
الجملة	٢٩٣٨٩,٧	٢٨١٦٦,٣	٥٧٥٥٦,٠	٢٩٩٤٠,٩	٢٨٧٠٩,١	٥٨٦٥٠,٠

جدول (١٢) عدد المشتغلين المستهدف لعام ١٩٩٥/٩٤مقارنا بالمتوقع تحقيقة عام ١٩٩٤/٩٣

بالالف

القطاعات الاقتصادية	١٩٩٤/٩٣ متوقع	١٩٩٥/٩٤ مستهدف	الزيادة عدد	الزيادة ٪
الزراعه	٤٦٨٢	٤٧٤٥	٦٣	١,٣
التعدين	١٩٥٢	٢٠٣٦	٨٤	٤,٣
الصناعات التحويليه				
البترول ومنتجاته	٤٠	٤٢	٢	٥,٠
الكهرباء	١١٠	١١٤	٤	٣,٦
التشييد والبناء	٩٨٢	١٠٣٩	٥٧	٥,٨
جملة القطاعات السلعيه	٧٧٦٦	٧٩٨٦	٢١٠	٢,٧
النقل والمواصلات وقناة السويس	٦٦٥	٦٩١	٢٦	٣,٩
التجارة والمال والتأمين	١٥٥٣	١٦٢٥	٧٢	٤,٦
السياحه والمطاعم والفنادق	١٣٣	١٣٧	٤	٣,٠
جملة قطاعات الخدمات الانتاجيه	٢٣٥١	٢٤٥٣	١٠٢	٤,٣
ملكيه العقارات المبنيه	٢٢٦	٢٣١	٥,٠	٢,٢
خدمات اجتماعيه وشخصيه	١٤٣٦	١٥٠٧	٧١	٤,٩
المرافق العامه	٢٦٥٧	٢٧٢٦	٦٩	٢,٦
التأمينات الاجتماعيه				
الخدمات الحكوميه				
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعيه	٤٣١٩	٤٤٦٤	١٤٥	٣,٣
الاجمالى العام	١٤٤٣٦	١٤٨٩٣	٤٥٧	٣,٢

جدول (١٣) تقديرات ميزان المدفوعات الجارى
لخطة عام ١٩٩٥/٩٤

البيان	القيمة بالمليون جنيه وبالاسعار الجارية لعامي ٩٤/٩٣ - ٩٥/٩٤		معدل النمو٪	الاهمية النسبية٪	
	متوقع ٩٤/٩٣	مستهدف ٩٥/٩٤	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
الايـــــــــرادات					
الصادرات السلعية:					
الصادرات الزراعية	١١٥٦ر٠	١٤١١ر٠	٢٢ر١	١ر٧	١ر٩
الصادرات الصناعية	٥١٦٨	٦٢٩٠	٢١,٧	٧ر٧	٨ر٦
البترول الخام ومنتجاته	٤٨٠٠ر٠	٥٠٧١	٥ر٦	٧ر١	٧ر٠
صادرات الشريك الاجنبى	١٠٩٤ر٠	١٣١١	١٩ر٨	١ر٦	١ر٨
صادرات مقابل استثمار البترول	١٨٩١ر٠	٢٢٢٢ر٠	١٧ر٥	٢ر٨	٣ر٠
مجموع الصادرات السلعية	١٤١٠٩	١٦٣٠٥	١٥,٦	٢٠,٩	٢٢,٣
الصادرات الخدمية					
الملاحه	٢٥٣٣	٢٦٧٠	٥,٤	٣,٧	٣,٧
رسوم المرور في قناة السويس	٦٧٣٢	٧١٤٠	٤	٩	١٠
الســـــــياحة	٧١٤٠	٨٥٠٠	١٩	١٠,٦	١١,٦
متحصلات خدمية اخري	١٣٣٦٩	١٤٥٤٦	٨,٨	١٩,٨	١٩,٩
مجموع الصادرات الخدمية	٢٩٧٧٤	٣٢٨٥٦	١٠,٤	٤٤,١	٤٥
عوائد عوامل الانتاج المحصلة					
تحويلات المصريين العاملين بالخارج	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	٠٠	٢٥,٢	٢٣,٣
عوائد استثمار ومتحصلات اخري	٢٧٨١	٣٠١٥	٨,٤	٤,١	٤,١
مجموع العوائد المحصلة	١٩٧٨١	٢٠٠١٥	١,٢	٢٩,٣	٢٧,٤
التحويلات الجارية المحصلة					
التحويلات للهيئات والافراد	٨٦٧	٨٥٠	(٢)	١,٣	١,٢
التحويلات للحكومة	٢٩٤٨	٢٩٥٨	٠,٣	٤,٤	٤,١
مجموع التحويلات الجارية	٣٨١٥	٣٨٠٨	(٠,٢)	٥,٧	٥,٣
مجموع الايرادات الجارية	٦٧٤٧٩	٧٢٩٨٤	٨,٢	١٠٠	١٠٠

تابـــع جـــدول (١٢)

البيان	القيمة بالمليون جنية وبالأسعار الجارية لعامى ٩٣/٩٢ - ٩٥/٩٤		معدل النمو	الاهمية النسبية ٪	
	متوقع ٩٤/٩٣	مستهدف ٩٥/٩٤	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
المدفوعـــــــات					
الواردات السلعيـــــة:					
الواردات الاستهلاكية	١٠١٠٠	١٠١٦٥	٧ر	١٦ر٩	١٦ر٣
الواردات الوسيطة	١٨٩٧٠	١٩٨٩٠	٤ر٨	٣١ر٨	٣٢ر
الواردات الاستثمارية	٩٠١٠	٩٠٤٥	٤ر٠	١٥ر١	١٤ر٥
مجموع الواردات السلعية	٣٨٠٨٠	٣٩١٠٠	٢ر٧	٦٣ر٨	٦٢ر٨
المدفوعات الخدمية					
المدفوعات التجارية	٩١٨ر٠	٩١٨ر٠	-	١ر٥	١ر٥
الملاحه	٣٤٠	٣٥٧ر٠	٥ر٠	٠ر٦	٠ر٦
السياحة	٤٦٦ر٠	٥٠٣ر٠	٧ر٩	٠ر٨	٠ر٨
مصروفات الحكومة	١٢٤١ر٠	١٢٩٢ر٠	٤ر١	٢ر١	٢ر١
مدفوعات خدمية اخرى	٨٦٧٧ر٠	٩٤٠٤ر٠	٨ر٤	١٤ر٥	١٥ر١
مقابل صادرات استثمار البترول	١٨٩١	٢٢٢٢ر٠	١٧ر٥	٣ر٢	٣ر٦
مجموع المدفوعات الخدميه	١٣٥٣٣ر٠	١٤٦٩٦ر٠	٨,٦	٢٢ر٧	٢٣ر٧
عوائد عوامل الانتاج المدفوعه:					
الفوائد على القروض والالتزمات	٤٨١٤	٤٨٠٨	(ر١٠)	٨ر١	٧ر٧
عوائد استثمار ومدفوعات اخرى	٢١١٨ر٠	٢٢٨٨ر٠	٨ر٠	٣ر٦	٣ر٧
مقابل صادرات الشريك الاجنبى	١٠٩٤ر٠	١٣١١ر٠	١٩ر٨	١ر٨	٢ر١
مجموع العوائد المدفوعه	٨٠٢٦ر٠	٨٤٠٧ر٠	٤ر٧	١٣ر٥	١٣ر٥
التحويلات الجاريه المدفوعه	٧ر٠	٧		-	
مجموع المدفوعات الجاريه	٥٩٦٤٦ر٠	٦٢٢١٠ر٠	٤ر٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
رصيد الميزان التجارى	(٢٣٩٧١ر٠)	(٢٢٧٩٥,٠)			
رصيد الميزان الخدمى	١٦٢٤١ر٠	١٨١٦٠			
رصيد ميزان السلع والخدمات	(٧٧٣٠ر٠)	(٤٦٣٥ر٠)			
رصيد ميزان عوائد الانتاج	١١٧٥٥ر٠	١١٦٠٨ر٠			
رصيد ميزان التحويلات	٣٨٠٨ر٠	٣٨٠١ر٠			
رصيد المعاملات الجاريه والتحويلات	٧٨٣٣ر٠	١٠٧٧٤ر٠			